



مجلس النواب

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة عشرة (اليوم الخامس)

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ١٢/شوال/١٤١٧ هجريه،
الموافق ١٩٩٧/٢/١٩ ميلاديه.

العدد (١٥)

الجلد (٣٤)

صفحة

جدول الاعمال

٣

١ - استكمال البحث في قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (٣) تاريخ
١٩٩٧/١/٩ والمتضمن مشروع قانون الشركات لسنة ١٩٩٦.

٥٨

٢ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
عينت يوم الاربعاء تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٣ الساعة العاشرة صباحاً

مجلس النواب

٣٦

البند الثاني؟ موافقة.

البند الثالث، استاذ حمزه

السيد حمزه منصور

وبيان الاسباب الموجبة لرفضه التصديق على

الميزانية، لرفضه التوصية هنا هو يوصي

ولا يصدق وبالتالي الاسباب الموجبة لرفضه

التوصية بالتصديق على الميزانية.

سماحة نائب رئيس المجلس

معالي وزير الصناعة

معالي وزير الصناعة والتجارة

لرفضه التوصية صحيح، او هو يصادق مبدائياً

وتم يتم المصادقة النهائية بالتوصية افضل.

سماحة نائب رئيس المجلس

البند الثالث؟ موافقة.

المادة ككل؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٠٢)

للهيئة العامة للشركة في حالة توصية المدقق

بعد المصادقة على البيانات المالية وردها

للمجلس ان تقرر مايلي :

١ - اما الطلب الى المجلس تصحيح الميزانية

وحساب الارباح والخسائر وفقاً لملاحظات مدقق

الحسابات، واعتبارها مضدقة بعد هذا التعديل.

ب- او احالة الموضوع الى المراقب لتعيين

لجنة خبراء من مدققي حسابات قانونيين للفصل

في موضوع الخلاف بين مجلس ادارة الشركة

(انتهت الجلسة)

د. محمد المصالحه

امين عام مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

هكذا من الأصل

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الأربعاء) الموافق ١٩٩٧/٢/١٩ ميلادي.

عقد مجلس النواب جلسته (الخامسة عشرة لليوم الخامس) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي المهندس سعد هائل السرور) وحضور أمين عام مجلس النواب الدكتور: (محمد المصالحه).

وتغيب بجازة من الأعضاء السيد : معالي السيد عبدالرؤوف الروابده.

وتغيب بمعزله من الأعضاء السادة : دولة السيد عبدالكريم الكباريتي، معالي المهندس علي ابو الراغب، السيد توجان فيصل، السيد طلال عبيدات، السيد حاتم الغزاوي، السيد هاني مصالحه، معالي الدكتور طراد القاضي.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : د. فرح الربضي، ابراهيم سماره، معالي الدكتور مصطفى شنيكات، معالي المهندس منصور بن طريف، معالي المهندس سمير الحباشنه، معالي السيد محمد داوديه، معالي الدكتور عبدالله العكايله.

وحضر من الحكومة:-

١. معالي الدكتور عبدالله النصور: رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي.

٢. معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الداخلية.

٣. معالي المهندس عبدالهادي المجالي : وزير الأشغال العامة والإسكان.

٤. معالي السيد عبدالكريم الدغمي : وزير العدل.

٥. معالي السيد جمال الصرايره : وزير البريد والاتصالات.

٦. معالي المهندس سمير قعوار : وزير المياه والري.

٧. معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير السياحة والآثار.

٨. معالي الدكتور عبدالرزاق طيبيشات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٩. معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة.

١٠. معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١١. معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٢. معالي السيد هشام التل : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١٣. معالي المهندس حماد ابو جاموس : وزير التنمية الاجتماعية.

١٤. معالي المهندس منير صوير : وزير التموين.

١٥. معالي الدكتور عبدالحافظ الشخاينة : وزير العمل.

١٦. معالي السيد مفلح الرحيمي : وزير دولة.

١٧. معالي الدكتور احمد القضاة : وزير الثقافة.

١٨. معالي السيد محمود الهويمل : وزير دولة.

١٩. معالي السيد محمد عوده نجادات : وزير دولة.

٢٠. معالي الدكتور كمال ناصر : وزير التنمية الادارية.

١١. معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٢. معالي السيد هشام التل : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١٣. معالي المهندس حماد ابو جاموس : وزير التنمية الاجتماعية.

١٤. معالي المهندس منير صوير : وزير التموين.

١٥. معالي الدكتور عبدالحافظ الشخاينة : وزير العمل.

١٦. معالي السيد مفلح الرحيمي : وزير دولة.

١٧. معالي الدكتور احمد القضاة : وزير الثقافة.

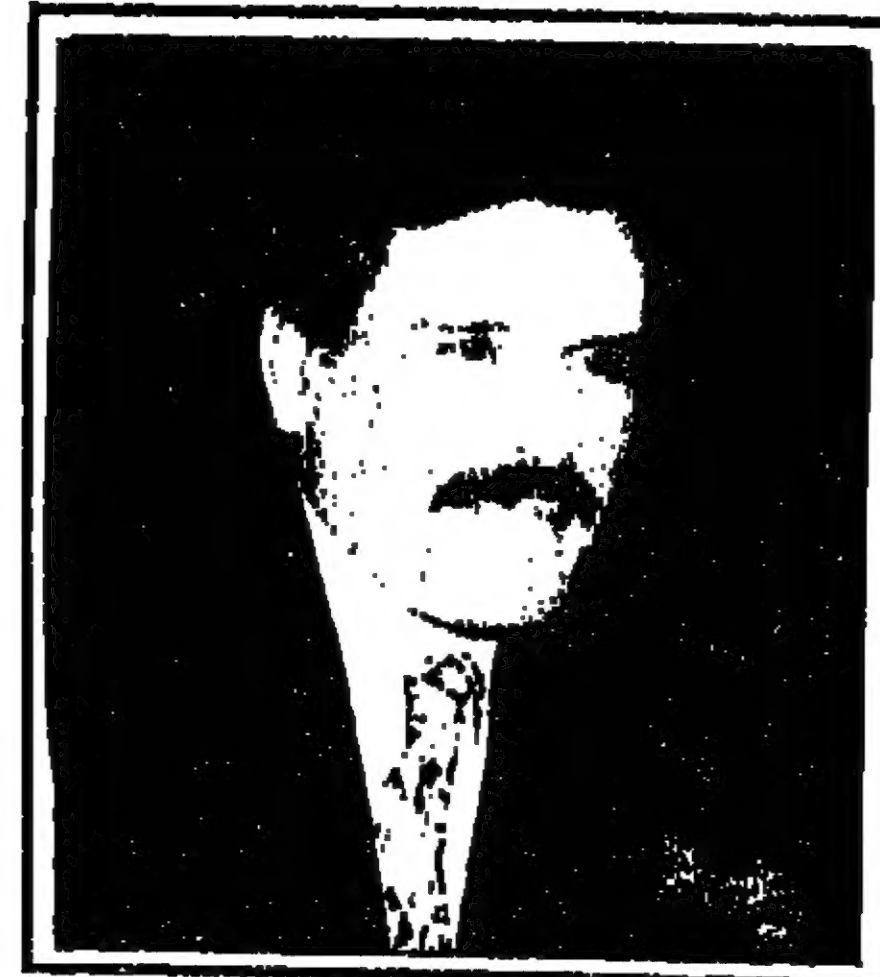
١٨. معالي السيد محمود الهويمل : وزير دولة.

١٩. معالي السيد محمد عوده نجادات : وزير دولة.

٢٠. معالي الدكتور كمال ناصر : وزير التنمية الادارية.

وحضر من الامانة العامة للسادة : نذير عطيات، علي الحسبان، محمد الرديني، غسان النجداوي.

معالي رئيس المجلس



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني لاستئناف الحديث في قانون الشركات الزملاء الافاضل، ونبدأ الجلسة مستنفيين الحديث في القانون. الشيخ عبدالعزيز نقطة نظام.

السيد عبدالعزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - حضرات الزملاء.

المادة (٨٣) من النظام الداخلي الفقرة "ب" منها تقول "على أجهزة الاعلام المختلفة مراعاة الدقة عند نقل جلسات المجلس العلنية".

"الفقرة ج - اذا عمدت أي وسيلة اعلامية الى تحريف ما قيل في الجلسة او تشويهه فلرئيس ان يتخذ بحقها ما يراه مناسباً من اجراءات".

معالي الرئيس - تابعت ما بثه التلفزيون في جلسة يوم الاحد وفيما يستجد من أعمال، وجاء التلفزيون على جميع الكلمات، تابعتها كلمة

هكذا من الأصل

كلمة، ما عدا كلمتي فلم يأتي لي لا بصورة ولا بكلمة.

هذا الحقيقة تزوير للجلسة وتشويه لشخصيات النواب وكلماتهم. أنا أترك الأمر لمعالي الرئيس أن يعالج هذا الموضوع مع التلفزيون، فأما أن يكون منصفاً وإما أن تتروا فيه ما يستحق من العقوبة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شيخ عبدالعزيز تماماً كما تفضلت، هذا منطق النظام الذي قرأته وأنت قرأت من النظام الداخلي الذي علينا الالتزام به جميعاً في جلسات مجلس النواب بما فيها نقل المعلومة التي تحدث داخل مجلس النواب، وأشكرك على تفننك بي في ترك الموضوع لي لمعالجته، وأرجو من الله أن نصل إلى العلاج الذي يفتعلك ويقنع زملاء في هذا الموضوع. الشيخ سليمان السعد.

السيد سليمان السعد

شكراً معالي الرئيس.

لا أدري كيف نسمح لأنفسنا بمجاوزة النظام، نحن كنا في جلسة عادية وفيها ما يستجد من أعمال والان نعتبر الجلسة قبل الماضية، نعتبر هذه الجلسة استثنائاً لها.

أنا اعتبر أن هذا خرق للنظام الداخلي معالي الرئيس.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

يا سيدي لا تريد أن تفتح حوار في النظام الداخلي؟ أشكرك على التنبؤي لاحترام النظام الداخلي. كما توافقنا في المجلس، فأما أن يتعلق بقانون الشركات أن تكون الجلسات مستمرة.

نحن قد توافقنا على هذا في جلسة من الجلسات فيما يتعلق بقانون الشركات، وكان توافق المجلس على أن يكون البحث في قانون الشركات استمرارية، بمعنى بنصاب "٤١" زميل من أعضاء مجلس النواب.

عقدنا عدة جلسات على هذا الأساس، وأيضاً طرحت هذه القضية من قبل دولة الاخ ابو نشأت في الجلسة ما قبل الأخيرة ومع هذا النصاب كان في ذلك الوقت "٥٤" وهو النصاب المطلوب للجلسات العادية.

الرأي لكم، ان اردتم فتح باب ما يستجد من أعمال ما فيه موانع لدى الرئاسة في هذا الموضوع، تعرفون ان ما يستجد من أعمال ما كانت دائماً هي قضايا ملحة، بعض القضايا كان من الممكن توجيهها بسؤال خطي، وبعض القضايا كان ممكن تأجيلها لوقت آخر. اذا رغبتم على أي حال فتح هذا الموضوع انا لا أستطيع ان اضمن ماذا يتكلم الزملاء، قد تكون بعضها ملحة وبعضها غير ملح. لكني ساعطي الحق لكل زميل يرغب في الحديث ضمن العدد المقبول، فقط أنا أستطيع أن أتحكم في العدد لكنني لا أستطيع أن أتحكم فيما يقوله الزميل.

نقطة النظام شيخ عبدالمنعم.

السيد عبدالمنعم ابو زنت

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس.

تعلمون معاليكم ان بند ما يستجد من أعمال يحمل عنوانه الذي يدل على مضمونه، ما يستجد من أعمال والسادة النواب ممثلو الشعب كل يوم

لديهم طارئ تفاعلاً مع آلام الشعب وآماله.

لذلك بارك الله فيك المساواة حق شرعي وحق دستوري، فيما أن معاليك في الجلسة السابقة سمحت للأخوة النواب أن يتحدثوا، فقياساً على ذلك وتحقيقاً للعدل أن يتحدث الحاجزون لدى معاليك دوراً في هذه الجلسة. وقد وعدتني منذ الجلسة الماضية أن أتحدث وأكدت عليك يوم أمس أن أتحدث لأن لدينا ضرورات.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

احترم طلبك لنقطة النظام لكن كل ما تحدثت فيه لا يتعلق بالنظام شيخ عبدالمنعم. أنت تعرف والزملاء أنني سعت بكل ما أوتيت من قوة على المحافظة على هذا البند في كل جلسة من جلسات مجلس النواب، وكنت حريص على المحافظة على هذا البند.

على أي حال حتى نأخذ وقت في الحوار أكثر من الوقت الذي ممكن ان نأخذه بما يستجد من أعمال لدي عدد من الزملاء طالبيين الحديث وسأعطيهم فرصة في هذا البند ثم نعود لقانون الشركات. لكن أرجو من الزملاء أن يكون ضمن ما يستحق الحديث عنه هذا البند. الشيخ ابراهيم.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

شكراً معالي الرئيس.

جدول الاعمال الذي وزع علينا ليس فيه ما يستجد من أعمال، فيه قانون الشركات، وتعلمون أننا تأخرنا في هذا الامر، وهناك قوانين كثيرة مدرجة والدورة مؤدنة بالانتهاء ومن أجل ذلك

الان الساعة الحادية عشرة الا ربعا وللاّن ما بدأنا وتأخر الكثيرون، فأنا أرى من نقطة النظام أن نبدأ بجدول الاعمال حتى ننهي هذه القوانين ثم بعد ذلك تهيبه جلسة خاصة استثنائية للأمور الطارئة التي يراها الاخوة.. وشكراً.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس

هل هذا الرأي مناسب؟ نحدد جلسة للسياسات العامة؟ الدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش

شكراً معالي الرئيس.

صحيح جدول الاعمال ما فيه ما يستجد من أعمال لكن هذا عرف سار عليه المجلس وفي كل جلسة وهي جلسات عادية تعطى الفرصة للزملاء النواب ليتحدثوا. هذه قضية يقدرها الرئيس كم عدد المتحدثين فيوجد من يوجل، وسبق أن أجل أشخاصاً وأعطى آخرين.

أقترح أن نغلق باب النقاش وأن نبدأ فيما يستجد من أعمال ونعطي العدد الممكن.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

ليس هناك حوار وقلق على هذا البند، هذا البند محفوظ ومصان. أرجو أن يكون خارج نقاشنا لأنني سادف عنه في كل جلسة أن يكون في بداية كل جلسة لمن يرغبون أو لديهم قضايا مستجدة بأن يطرحوها.

هذه القضية ليست مطروحة الان للنقاش وإنما المطروح هو الان في هذه الجلسة هل نبدأ بقانون الشركات أم بند ما يستجد من أعمال.

هكذا من الأصل

واضح أن أكثرية الزملاء يرغبون أن ندخل بقانون الشركات، مع تقديري لوجهات نظركم أن هناك قضايا الزملاء قلقين عليها وعلى طرحها. تفضل السيد المقرر.

السيد علي الشطي

مقرر اللجنة المالية والاقتصادية

شكراً معالي الرئيس.

في الجلسة السابقة وصلنا إلى المادة "٢٠٢".

المادة كما وردت في المشروع.

المادة (٢٠٢)

للهيئة العامة للشركة في حالة توصية المدقق بعدم المصادقة على البيانات المالية وردها للمجلس أن تقرر مايلي:-

أ - أما الطلب إلى المجلس تصحيح الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وفقاً لملاحظات مدقق الحسابات، واعتبارها مصدقة بعد هذا التعديل.

ب - أو إحالة الموضوع إلى المراقب لتعيين لجنة خبراء من مدققي حسابات قانونيين للفصل في موضوع الخلاف بين مجلس إدارة الشركة ومدققي حساباتها، ويكون قرار اللجنة ملزماً بعد عرضه مرة أخرى على الهيئة العامة لإقراره ويتم تعديل الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تبعاً لذلك.

قرار اللجنة

المادة "٢٠٢" موافقة كما وردت.

معالي رئيس المجلس

المادة مطروحة على المجلس، موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٠٣)

لا يجوز لمدقق الحسابات أن يشترك في تأسيس الشركة المساهمة العامة التي يدقق حساباتها أو أن يكون عضواً في مجالس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة في أي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها، ولا يجوز أن يكون شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو أن يكون موظفاً لديه وذلك تحت طائلة بطلان أي إجراء أو تصرف يقع بصورة تخالف أحكام هذه المادة.

قرار اللجنة

المادة ٢٠٣ - موافقة كما وردت.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٠٣" مطروحة على المجلس الكريم، موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع.

المادة (٢٠٤)

على مجلس إدارة الشركة أن يزود مدقق الحسابات بنسخة عن التقرير والبيانات التي يرسلها المجلس للمساهمين بما في ذلك الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة للشركة وعلى المدقق أو من يمثله حضور هذا الاجتماع.

قرار اللجنة

المادة ٢٠٤ - موافقة كما وردت.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٠٤" مطروحة على المجلس، موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٠٥)

أ - يعتبر مدقق حسابات الشركة وكيلًا عن المساهمين فيها وذلك في حدود المهمة الموكلة إليه.

ب - لكل مساهم إنشاء انعقاد الهيئة العامة أن يستوضح مدقق الحسابات عما ورد في تقريره ويناقشه فيه.

قرار اللجنة

المادة ٢٠٥ - موافقة كما وردت

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٠٥" مطروحة على المجلس الكريم، موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع.

المادة (٢٠٦)

إذا اطلع مدقق الحسابات على أي مخالفة ارتكبتها الشركة لهذا القانون أو نظام الشركة أو على أي أمور مالية ذات أثر سلبي على أوضاع الشركة المالية أو الإدارية فعليه أن يبلغ ذلك خطياً إلى كل من رئيس مجلس الإدارة والمراقب والسوق حال اطلاعه أو اكتشافه لتلك الأمور. على أن تعامل هذه المعلومات في جميع الأطراف بسرية تامة لحين البت في المخالفات.

قرار اللجنة

المادة (٢٠٦)

استبدال كلمة (السوق) بعبارة (هيئة الأوراق المالية).

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم، موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٠٧)

يكون مدقق الحسابات مسؤولاً تجاه الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها، عن تعويض الضرر الذي يلحقه بها بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله، وإذا كان للشركة أكثر من مدقق حسابات، واشتركوا في الخطأ كانوا مسؤولين تجاه الشركة بالتضامن، وتسقط دعوة المسؤولية المدنية في أي من هذه الحالات بمضي ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد اجتماع الهيئة العامة للشركة الذي تلي فيه تقرير المدقق، وإذا كان الفعل المنسوب لمدقق الحسابات يكون جريمة فلا تسقط دعوى المسؤولية إلا بسقوط دعوى الحق العام. كما يسأل المدقق عن تعويض الضرر الذي يلحق المساهم أو الغير حسن النية بسبب خطئه.

قرار اللجنة

المادة ٢٠٧ موافقة كما وردت.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٠٧" مطروحة للمجلس الكريم، موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع.

المادة (٢٠٨)

مع مراعاة عدم الإخلال بالتزامات مدقق الحسابات الأساسية لا يجوز له أن يبيع

هكذا من الأهل

للمساهمين في مقر اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة أو في غيره من الأمكنة والأوقات أو إلى غير المساهمين ما وقف عليه من اسرار الشركة بسبب قيامه بعمله لديها، والا وجب عزله ومطالبته بالتعويض.

قرار اللجنة

المادة ٢٠٨ - موافقة كما وردت.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٠٨" مطروحة على المجلس الكريم، موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٠٩)

يحظر على مدقق الحسابات وعلى موظفيه المضاربة بأسهم الشركة التي يدقق حساباتها سواء جرى هذا التعامل بالأسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك تحت طائلة عزله من العمل في تدقيق حسابات الشركة وتضمينه التعويض عن أي ضرر ترتب على مخالفته لأحكام هذه المادة.

قرار اللجنة

المادة ٢٠٩ - موافقة كما وردت.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٠٩" وقرار اللجنة بالموافقة مطروح على المجلس الكريم، موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

الباب الثامن الشركة القابضة

المادة (٢١٠)

١ - الشركة القابضة هي شركة مساهمة عامة تقوم بالسيطرة المالية والإدارية على شركة أو شركات أخرى تدعى الشركات التابعة بوحدة من الطرق التالية:-

١ - أن تمتلك نصف رأسمالها على الأقل، و/

أو.

٢ - أن يكون لها السيطرة على تاليف مجلس إدارتها.

ب - لا يجوز للشركة القابضة تملك حصص في شركات التضامن أو في شركات التوصية البسيطة.

ج - يحظر على الشركة التابعة تملك أي سهم أو حصة في الشركة القابضة.

د - تقوم الشركة القابضة بتعيين ممثلها في مجالس إدارة الشركة التابعة بنسبة مساهمتها، ولا يحق لها الاشتراك في انتخاب بقية أعضاء المجلس أو هيئة المديرين حسب مقتضى الأحوال.

قرار اللجنة

المادة (٢١٠)

الفقرة (١)

موافقة بعد شطب البند (١) من الفقرة لتصبح:-

١ . أن تمتلك أكثر من نصف رأسمالها و/ أو.

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة مطروح على المجلس، موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع.

المادة (٢١١)

تكون غايات الشركة القابضة مايلي:-

أ - إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها.

ب - استثمار أموالها في الأسهم والسندات والأوراق المالية.

ج - تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها.

د - تملك براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها.

قرار اللجنة

المادة ٢١١ - موافقة كما وردت.

معالي رئيس المجلس

المادة (٢١١) مطروحة على المجلس الكريم، موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢١٢)

أ - تؤسس الشركة القابضة بأحدى الطرق التالية:-

١ - تأسيس شركة مساهمة عامة تتحصر غاياتها في الأعمال المنصوص عليها في المادة

(٢١١) من هذا القانون، أو في أي منها، وفي تأسيس شركات تابعة لها أو تملك أسهم أو

حصص في شركات مساهمة عامة أخرى أو شركات محدودة المسؤولية أو شركات توصية بالأسهم للقيام بتلك الغايات.

٢ - بتعديل غايات شركة مساهمة عامة قائمة إلى شركة قابضة وفقاً لأحكام هذا القانون.

قرار اللجنة

المادة ٢١٢ موافقة كما وردت

معالي رئيس المجلس

المادة "٢١٢" مطروح على المجلس قرار اللجنة فيها الدكتور ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

ملاحظة بسيطة، تؤسس الشركة القابضة بأحدى الطرق التالية:

١ - بتأسيس شركة مساهمة عامة تتحصر غاياتها في الأعمال المنصوص عليها في المادة "٢١١" من هذا القانون أو في أي منها العبارة الأخرى لم استطع أن أفهمها، وفي تأسيس شركات تابعة لها أو تملك أسهم أو حصص في شركات مساهمة عامة أخرى أو شركات محدودة المسؤولية أو شركات توصية بالأسهم للقيام بتلك الغايات.

هذه الفقرة الأخيرة لم أستطيع أن أفهمها، إذا ممكن أن يشرحوها لنا.

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر.

السيد المقرر

شكراً معالي الرئيس.

من تعريف الشركة القابضة في المادة "٢١٠"

هكذا من الأهل

الشركة قابضة هي شركة مساهمة عامة تقوم بالسيطرة المالية والإدارية على شركة أو شركات أخرى تدعى الشركات التابعة، يعني أن الشركة القابضة إما أن تكون شركة مساهمة وتكون هناك شركات تابعة لها. فيتم تأسيس الشركة القابضة بالطرق التي نصت عليها المادة "٢١٢"، أما تأسيس شركة مساهمة عامة أو تكون شركات تابعة لها.

معالي رئيس المجلس
معالي رئيس الوزراء بالوكالة
معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي

بسم الله الرحمن الرحيم
سيدى الرئيس. الشركة القابضة يجب أن تكون شركة مساهمة عامة، لا يجوز أن تكون بعد اليوم الشركة القابضة من أي نوع آخر، لأبد أن تكون مساهمة عامة، هذا أو...، وإن تؤسس شركة عامة جديدة لم تكن قائمة من قبل. ولكن سمح القانون بالفقرة الثانية من هذه المادة الفرع أ، أنه إذا فيه شركة مساهمة عامة قائمة ليست أغراضها أن تكون شركة قابضة يجوز تحويلها.

أذن إما أن تؤسس شركة مساهمة عامة قابضة أو تحول شركة مساهمة قائمة إلى قابضة، هاتين الحالتين سمح فيهما القانون، ولم يجد ممكناً في ظل القانون الجديد أن تكون الشركة القابضة شركة خاصة من أي نوع أو شركة محدودة الأسهم أو شركة تضامن أو شركة توصية.

بسيطة أو كل الأنواع التي مرت علينا في القانون.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبدالله اخو ارشيدة.

السيد عبدالله اخو ارشيدة

شكراً معالي الرئيس

زيادة في التوضيح لسماحة الشيخ، إذا قرأناها في اللغة تظهر كأنها معقدة، لكن النص القانوني صالح ١٠٠٪. السبب هو بالنسبة للشركة القابضة تحدد في الحالات التي ذكرتها المادة "٢١٢" بتأسيس شركة مساهمة عامة تنحصر الخ. في المادة (٢١١) المنصوص عليها أو في أي منها، يعني أي من البنود الواردة في المادة "٢١١" وكذلك في تأسيس شركات تابعة لها، لها الحق أن تؤسس شركات تابعة لها، أو تملك أسهم أو حصص في شركات مساهمة عامة أخرى. محددة قانونياً ولا ليس فيها أبداً من ناحية اللغة القانونية... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الشرح الذي تفضل فيه معالي ابو زهير يفيد مايلي:

أولاً: أن تكون هناك شركة مساهمة تنحصر أغايتها وهذا ورد في المادة السابقة أما المقصود الذي ذكره ابو زهير تحويل شركة مساهمة إلى شركة قابضة المفروض أن ينص على ذلك، لكن

هنا لم يذكر إلا تأسيس ثم "وفي تأسيس شركات تابعة لها أو تملك أسهم" هذه كلمة وتملك أسهماً أو حصصاً صرنا في ليس فيها، على أي شيء معطوفة؟ وما المقصود منها؟.

معالي الاستاذ هاشم يقول أو تملك أسهم يعني صار حتى عند أعضاء مجلس الوزراء ليس في بيانها. الكلمة تحتاج إلى توضيح.

معالي رئيس المجلس

الدكتور عبدالله النور.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي

سيدى المادة "٢١١" تتحدث عن غايات الشركة القابضة الشركة القابضة هي شركة تدبر شركات تابعة لها أو تشارك في إدارة شركات أخرى ولا تدبرها، أو هي شركات تستثمر أموالها في الأسهم والسندات، أو في تقديم القروض والكفالات... الخ، أو هي التي تملك براءات الاختراع والعلامات التجارية، هنا تحدثنا عن غايات الشركة القابضة.

المادة التالية تتحدث عن هي الشركة التي تستطيع أن تكون شركة قابضة، الشركة التي تريد أن تكون شركة قابضة هي إحدى نوعين، إما شركة مساهمة عامة تنحصر غاياتها في الأعمال التي ذكرتها قبل قليل فقط لاتعمل إلا ما ذكرته سابقاً أو تؤسس شركات تابعة لها أو تملك أسهم في شركات مساهمة عامة أخرى، قد لا تملكها حصراً، قد تكون مساهم فيها، وقد تكون

مساهمة في شركات محدودة المسؤولية أو في شركات توصية... الخ هذا النوع الأول. النوع الأول أن تنشئ أذن شركة مساهمة عامة تغطي مذكرته قبل قليل.

الاحتمال الثاني، هكذا يقول القانون، أن تكون هناك شركة مساهمة عامة قائمة، حالياً قائمة، مثلاً شركة الاسمنت هي ليست شركة قابضة في الوقت الحاضر أو شركة الفوسفات. إذا أرادت لها الحق وفق هذا القانون أن تحول نفسها إلى شركة قابضة، واسلوب التحويل موصوف في المواد التي تلي.

اعتقد سماحة الدكتور ابراهيم المادة سانغة من حيث اعمالها، من حيث اسلوب التأسيس، من حيث نوعها. فإن كان لكم غموض فالرجاء أن تتوجه للرئاسة الجلية لاستجلائه. وهذا بسبب الطباعة لانه في الاصل لم يكن هناك خطأ لغوي تعليقاً على مذكر في الجلسة الماضية.

معالي رئيس المجلس

الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

بموجب هذه الفقرة الأخيرة أو تملك أسهماً أو حصصاً في شركات مساهمة عامة، هذا يعني أن أية شركة مساهمة لها عدد من الأسهم في شركة مساهمة أخرى تصبح تلقائياً شركة قابضة. فهل هذا هو المراد من التشريع أن أي شركة تملك مجموعة أسهم في شركة أخرى تصبح شركة قابضة.

هكذا من الأهل

يعني مثلاً لو فرضنا ان شركة الاسمنت اصبح لها ١٠٠ سهم في شركة المصفاة، فهل تحولت شركة الاسمنت الى شركة قابضة مثلاً؟ الحقيقة ما زال السؤال قائم... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبد موسى رئيس اللجنة

السيد عبد موسى النهار

رئيس اللجنة المالية والاقتصادية

شكراً معالي الرئيس.

جواباً على التساؤل موجود في البند "٢" من المادة "٢١٢" يعني أي شركة مساهمة يجب ان تعدل غاياتها الى غايات شركة قابضة. فلذلك لايجوز ان تبقى الغايات السابقة للشركة التي يجب ان تحول الى شركة قابضة. ولهذا تعدل هذه الغايات وتتسجم مع القانون... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

شكراً سيدي

كما تحدثت الزميل عبد موسى النهار المادة "٢١٢" واضحة جداً، هي تتعلق بعملية تأسيس الشركات القابضة، اما بتأسيس شركة مساهمة عامة وطبعاً يتم تعديل غاياتها بحيث تتواءم مع ما نصت عليه المادة "٢١٢" حتى تتشكل وتصبح شركة قابضة، او بتأسيس شركات تابعة لشركة مساهمة عامة موجودة أصلاً.

اما كما تحدثت الدكتور همام وقال ان أي شركة ممكن ان تبقي وتسيطر على شركة أخرى

وتصبح شركة قابضة، لا يا اخوان، في المادة "٢١٠" التي صوتنا عليها شرط موجود اصلاً في التشريع وتم تعديله من قبل اللجنة، وهو البند "١" من الفقرة "أ" من المادة "٢١٠" قال "ان تمتلك اكثر من نصف رأسمالها" اذن ليس أي شركة تأتي وتسيطر على شركة وتصبح تابعة لها.

والشركة القابضة ورد تعريفها في الفقرة "٢/١" قالت "هي شركة مساهمة عامة تقوم بالسيطرة على شركة او شركات أخرى" اذن ما حددتها، أي شركة أخرى، لكن في الفقرة "ب" وضعت قيداً عليها وهو انه لايجوز للشركة القابضة ان تمتلك حصص في شركات التضامن او شركات التوصية البسيطة. اذن يجوز لها ان تمتلك حصص في أي شركة أخرى عدا شركات التضامن او شركات التوصية البسيطة... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الدكتور نزيه عمارين

الدكتور نزيه عمارين

الحقيقة انا لافهم معنى كلمة قابضة، آسف للسؤال ولكن ارجو توضيح هذا المصطلح وعلاقته بالشركات المساهمة، الفرق بينهم، الهدف من تشكيل الشركات القابضة. أليس هناك تخوف من التفرع على باقي الشركات او استغلال او احتكار. ارجو توضيح ذلك من الحكومة... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

معالي رئيس الوزراء بالوكالة

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي

سيدي، الشركة القابضة، أولاً نوعها هي شركة مساهمة عامة، هذا الركن الاول.

الركن الثاني، ان هذه الشركة القابضة تملك من شركة أخرى ما يقل عن نصف اسهمها، فأذن هي الشريك الاكبر في شركة أخرى، وقد لا تمتلك النصف او اكثر. ولكن حيث أنشأت الشركة الأخرى المملوكة للشركة القابضة، الحق في السيطرة على تاليف مجلس ادارتها. وانا كوزير صناعة سابق اعرف عدداً من أنواع هذه الشركات، تكون الشركة القابضة لاتملك نصف رأس المال بل أقل ولكنها تسيطر على الادارة. هذا النوع موجود.

أما هذا النوع من الشركات جديد ام لا؟ هو ليس جديد، هذه ترجمة الـ "Holding Companies" تمتلك الجانب الاكبر من الشركة الأخرى او تؤثر على ادارتها ومثال ذلك شركات النفط. مثلاً شركة "إكسون" الامريكية تريد ان تعمل شركة تنقيب في قطر ما، فتؤسس شركة جديدة في القطر الآخر وتتملك نصفها او ثلثها او مشاركة مع المنتج المحلي او تكون شركة مملوكة بالكامل لها. يعني ممكن شركة "إكسون" الامريكية العالمية كونت "إكسون" مملوكة ١٠٠٪ لها او ٩٠٪ فأذن هذا النوع شائع وليس جديد وهو موجود في القانون الحالي، ولكن تقدمت الحكومة بتفصيل أكثر، بايضاح أكثر، بتسيب العلاقات بصورة أدق مما كان في

الماضي مستفيدين من تجربتنا.

من القضايا المهمة أصلاح البحر الميت، يعني تجد شركة البوتاس الاردنية المساهمة تتشبع شركة ملح الطعام وتملكها بالكامل الآن، او تتشبع شركة البروميد، او تتشبع شركة صنع الاقشطة الناقلة للفوسفات، هذا شائع النوع....

شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

بالقضية أخذت بحث، اذا كان هناك اقتراحات جديدة محددة تخرج اللبس الذي لاحظته بعض الزملاء، دكتور همام.

الدكتور همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

انا اقترح اضافة ذلك القيد الموجود في المادة "٢١٠" الى هذه المادة، بحيث تكون او تملك نصف اسهم او حصص اية شركة مساهمة عامة أخرى، لانه اذا ما ذكرنا هذا القيد النصف فزيادة يعني ذلك اننا تناقضنا بين المادتين "٢١٠" و "٢١٢" وبالتالي جعلنا هذا القيد لايد من امتلاك النصف او اكثر من النصف... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الدكتور عبدالله النور.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم

العالي

نؤيد المبدأ الذي يريده سعادة الدكتور همام، المبدأ صحيح ان نقوله لكن لاضرورة لاي راده مرة أخرى في كل مادة. يعني هذه تشبه انك

هكذا من الأهل

تقول على المسلم ان يصلي وكل مرة تقول مسلم تقول البالغ والماعل.. الخ. مادام عرفتها في البداية ماذا تعني بها ما فيه داعي لاعادة السبب، يكون لغو في الخطاب... شكراً.

معالي رئيس المجلس

دكتور بعد استماعك للكلام الذي قيل هل انت مصر على هذا الاقتراح؟ ماشي. اذن اطرح قرار اللجنة في هذه المادة على المجلس الكريم، من يؤيد قرار اللجنة؟ موافقة. المادة التي تليها.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢١٣)

تطبق احكام هذا القانون على الشركات القابضة التي تؤسس في المملكة بموجب اتفاقيات تبرمها حكومة المملكة الاردنية الهاشمية مع الحكومات الاخرى او المنظمات العربية او الدولية وذلك في الحالات غير المنصوص عليها في اتفاقيات تأسيسها او في عقودها وانظمتها التأسيسية.

قرار اللجنة

المادة ٢١٣ موافقة كما وردت

معالي رئيس المجلس

المادة ٢١٣ وقرار اللجنة عليها بالموافقة مطروحة للمجلس، موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢١٤)

على الشركة القابضة ان تعد في نهاية كل سنة مالية ميزانية مجمعة وبيانات الارباح والخسائر

لها ولجميع الشركات التابعة لها مع الايضاحات والبيانات حولها وفقاً لما تتطلبه قواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً.

قرار اللجنة

المادة ٢١٤ موافقة كما وردت

معالي رئيس المجلس

المادة "٢١٤" مطروحة على المجلس الكريم وقرار اللجنة عليها بالموافقة، موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

الباب التاسع

شركة الاستثمار المشترك

المادة (٢١٥)

١ - تسجل شركة الاستثمار المشتركة كشركة مساهمة عامة لدى مراقب الشركات في سجل منفصل وتقتصر غاياتها على استثمار اموالها في الاوراق المالية على اختلاف انواعها.

ب- تطبق على شركة الاستثمار المشترك كافة احكام هذا القانون بما يخص الشركة المساهمة مع مراعاة ما يلي :

١- يجب ان يتضمن عقد تأسيس الشركة ونظامها الاساسي اسم مستشار استثماري مرخص حسب القوانين المرغية يقوم بادارة استثمارات الشركة.

٢- اذا كانت شركة الاستثمار المشتركة ذات راس مال متغير فلا تطبق عليها احكام الفترتين (١) و (ب) من المادة (٩٥) من هذا القانون من حيث ضرورة ان يكون الحد الأدنى لرأس مال

الشركة المصرح به خمسمائة الف (٥٠٠,٠٠٠) دينار ومن حيث ضرورة تسديده في خلال ثلاث سنوات.

٣- يحق لمجلس الادارة وحده دون الحاجة للحصول على موافقة الهيئة العامة لشركة الاستثمار ذات رأس مال المتغير رفع او تخفيض راسمالها المصرح به حسب مايراه مجلس الادارة مناسباً شريطة ابلاغ المراقب بذلك خلال عشرة ايام من تاريخ القرار بالرفع او التخفيض.

٤- يحق للمساهم في شركة الاستثمار المشتركة ذات راس المال المتغير الطلب الى الشركة ان يسترد اسهمه بسعر يمثل صافي قيمة الاسهم محسوبا بتاريخ الاسترداد وناقصاً قيمة أي رسوم او عمولات تحدد في النظام الاساسي للشركة.

٥- لايلتزم مجلس ادارة شركة الاستثمار المشترك بدعوة الهيئة العامة للانعقاد الا في السنوات التي يتوجب فيها انتخاب مجلس ادارة جديد ما لم ينص النظام الاساسي للشركة على خلاف ذلك.

٦- على الرغم مما ورد في المادة (٢٨٠) من هذا القانون لاجوز للمساهم في شركة الاستثمار المشترك ذات راس المال المتغير ان يطلع على سجلات المساهمين في الشركة ما لم ينص النظام الاساسي للشركة على خلاف ذلك.

٧- في حال اندماج شركة الاستثمار المشترك ذات راس المال المتغير مع شركة اخرى، فليس للمساهمين في شركة الاستثمار المشترك ذات

راس المال المتغير الذين اعترضوا في اجتماع الهيئة العامة على الاندماج المطالبة بقيمة اسهمهم بالطريقة الواردة في المادة (٢٣٨) من هذا القانون، الا انهم يحتفظون بحقهم في مطالبة الشركة باسترداد اسهمهم حسب ما ينص عليه البند (٤) من الفقرة (ب) من هذه المادة.

قرار اللجنة

المادة (٢١٥)

الفقرة (١)

موافقة بعد اضافة (واموال الغير) بعد عبارة (استثمار اموالها... الخ) واطروحة (وتنظيم أعمالها وفق أحكام قانون الاوراق المالية) الى اخرها.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢١٥" بداية اطرح تعديل اللجنة على الفقرة "١" الاستاذ ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة "واموال الغير" هنا كلمة غير مناسبة لانها تشمل كل الاموال للآخرين، المفروض ان تكون واموال المودعين لديها، اموال المستثمرين لديها، كلمة من هذا النوع... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

اذن دكتور انت تقترح ابقائها على النص الاصلي، اطرح قرار اللجنة على المجلس الكريم، هل يوافق المجلس؟ موافقة. الفقرة "ب" مطروحة على المجلس الكريم، موافقة. المادة ككل؟ موافقة. المادة التي تليها.

هكذا من الأهل

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢١٦)

تتخذ شركة الاستثمار المشترك أحد الشكلين التاليين :

أ - شركة ذات رأسمال متغير وهي التي تصدر أسهماً قابلة للاسترداد من قبل الشركة ذاتها بسعر يتحدد وفقاً لقيمة صافي موجوداتها المتداولة، وتلتزم الشركة في أي وقت باسترداد هذه الأسهم بناء على طلب المساهم وحسب الأسعار التي يجب على الشركة أن تعلنها كل أسبوع بمعرفة السوق.

ب- شركة ذات رأسمال ثابت وهي التي تصدر أسهماً غير قابلة للاسترداد ويتم تداولها في السوق وفقاً لأسعارها التي تتحدد في السوق.

ج- لاتخضع زيادة المال وتخفيضه في الشركة ذات رأس المال المتغير للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون مالم ينص عقد تأسيسها أو نظامها على خلاف ذلك، ويجب أن تظل قيمة اسم الشركة اسمية حتى بعد مداد قيمتها.

قرار اللجنة

المادة ٢١٦ موافقة كما وردت

معالي رئيس المجلس

المادة "٢١٦" مطروحة على المجلس وقرار اللجنة عليها بالموافقة، موافقة. الشيخ حمزة.

السيد حمزة منصور

معالي الرئيس ياريت سعادة المقرر يقرأ لنا للكلام الذي مشينا عليه "شركة ذات رأس مال

متغير" وحروف مقطعة و (ي) في الفقرة (أ)

خلينا نفهم ما هو المطلوب.

معالي رئيس المجلس

تفضل السيد المقرر

السيد المقرر

المادة (٢١٦) تتخذ شركة الاستثمار المشترك أحد الشكلين التاليين :

أ - شركة ذات رأسمال متغير وهي التي تصدر أسهماً قابلة للاسترداد من قبل الشركة ذاتها بسعر يتحدد وفقاً لقيمة صافي موجوداتها المتداولة، وتلتزم الشركة في أي وقت باسترداد هذه الأسهم بناء على طلب المساهم وحسب الأسعار التي يجب على الشركة أن تعلنها كل أسبوع بمعرفة السوق.

معالي رئيس المجلس

واضحة استاذ حمزة؟ وأيضاً نطلب من الامانة العامة الانتباه لطباعتها بالشكل الذي قرأت فيه.

السيد حمزة منصور

في الفقرة "ب" شركة وليس "شرطة" وفي الفقرة جـ "لاتخضع زيادة المال" وماهي الكلمة التي بعدها؟ وتخفيضه.

السيد المقرر

وتخفيضه.

معالي رئيس المجلس

حسناء اذن المادة ككل هل يوافق عليها المجلس بعد التوضيحات؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

الباب العاشر

الشركة المعفاة

المادة (٢١٧)

أ - الشركة المعفاة هي شركة مساهمة عامة او شركة توصية بالاسهم او شركة محدودة المسؤولية تسجل في المملكة وتزاوّل أعمالها خارجها ويضاف الى اسمها عبارة (شركة معفاة) ب- يحظر على الشركة المعفاة ان تطرح اسهمها للاكتتاب في المملكة.

قرار اللجنة

المادة ٢١٧ موافقة كما وردت

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة في هذه المادة مطروح على المجلس الاستاذ خليل.

السيد خليل حدادين

شكراً معالي الرئيس

يعني الشركة المعفاة التي لاتزاوّل أي نوع من العمل داخل المملكة وانما تزاوّل أعمالها خارجها، ارجو ان اسمع من معالي وزير الصناعة او أي شخص من الحكومة ما الفائدة من هذه الشركة وتسجيلها اذا لا تزاوّل أي نوع من العمل؟ وبالتالي حتى عوائد ضرائبية لا يوجد منها.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الدكتور عبدالله النصور.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي

هذا الباب، الباب العاشر، وبعض الابواب التالية وما سبقها فيها انواع جديدة من الادوات

والشركات وادخلنا انواع كثيرة، لان الباب هذا يتغير كل يوم.

سيمر علينا بعد قليل شركة مسجلة في المملكة تمثل شركة اجنبية في الخارج وممنوع ان تزاوّل أعمالها في المملكة. هنا الشركة المعفاة هي شركة مساهمة عامة او شركة توصية تسجل في المملكة وتزاوّل أعمالها في الخارج، لأنه يجوز ان تنشئ شركة اردنية ذات أعمال في الخارج من أمثلة ذلك ان يكون بنك اردني، ولدنيا بنوك اردنية مسجلة في المملكة تملك بنوكاً في الخارج، مثلاً البنك الاهلي له في لبنان البنك العربي له في أكثر من قطر، فاذن الشركة المعفاة هي شركة مساهمة عامة او شركة توصية او شركة محدودة تسجل في المملكة وتزاوّل أعمالها خارجها. وطبعاً سيمر علينا أنواع من هذه ويسعدني ان اوضح، وطبعاً المادة التالية تتحدث عن كيف تسجل.

في المادة "٢١٩" عليها ان تستثمر جزءاً من رأسمالها في المملكة وهو ٥٠٪، ولكن ترك للمشرع ان يضع بأحكام وشروط خاصة تركت لأنظمة، لأن هذا النوع يتطور وليس نوعاً شائعاً من الشركات... شكراً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين

بعد التوضيح الذي قدمه معالي نائب رئيس الوزراء اصبح الان تناقض بين المادة "٢١٧" والمادة "٢١٩" لأن المادة ٢١٩ تقول تستثمر نسبة لا تقل عن ٥٠٪ من رأسمالها في المملكة في

هكذا من الأهل

الاوراق المالية، ليس هذا عمل في الداخل؟
وبالتالي المادة "٢١٧" اعتقد انها تزاوّل أعمالها
داخلها وخارجها لان ال ٥% هي مزاولة عمل..
وشكراً

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الدكتور عبدالله النور.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم
العالي

سعادة الاخ الكريم لا يوجد تناقض بين المادتين،
المادة "٢١٧" تقول ان هذه شركة مساهمة عامة
او توصية او محدودة المسؤولية، أحد الانواع
الثلاثة، تسجل في المملكة وتزاوّل أعمالها
خارجها، لكن لا يجوز لها ان تطرح أسهمها في
المملكة. يعني لا يجوز ان تطرح أسهم شركة
فرع لبنك في لبنان وان كان مملوك لشركة
أردنية لا يجوز ان يطرح في الاردن.

المادة "٢١٨" ما أظن فيها مشكله، المشكلة في
المادة "٢١٩" تقول على الشركة المعفاة ان
تستثمر، مقال ان تزاوّل ان تستثمر نسبة لا تقل
عن ٥% من رأس مالها في المملكة في الاوراق
المالية الاردنية.

يعني هذه الشركة ذات الاصول الاردنية العاملة
خارج المملكة، عليها ان ٥% من رأسمالها
تجمده وتبقيه في المملكة تشتري فيه اوراق مالية
أردنية بشركات أخرى. كنوع من الضمانة،
كنوع من ربطها.. الخ. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الدكتور همام

الدكتور همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة موضوع الشركات المعفاة ارى انه
موضوع خطير، وخطورته ناشئة من ان
أردنيين سوف يخرجون اموالاً الى الخارج
يستثمرونها في شركات، وهذه الشركات ستعفى
من المسؤولية ومن دفع الضرائب. وانا اتصور
هذا الامر انه فتحنا باباً لتجهيز رؤوس الاموال
وأخراجها لتكون معفاة من هذه التبعات ومن هذه
المسؤوليات.

فاينما وجد استثمار مريح خارجي بعيد عن
المراقبة والمساءلة والمحاسبة فإن هذا المال
يخرج اليه، ويكون القانون قد فتح هذا الباب
وهذا المجال لتهرب رؤوس الاموال.
لذلك انا ارى ان هذه الشركات المعفاة فعلاً
مناقضة لاسترداد الاموال واستثمارها داخل
البلاد.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، معالي الدكتور عبدالله النور.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم
العالي

ليس في المخاوف التي طرحها الزميل أي أساس
لا يوجد أساس لهذه المخاوف، ولو كان لها أساس
لكننا نحن أيضاً نخاف كما يخاف.

أنا سأعطيك أمثلة مما يمكن ان نستثمر في
الخارج وما يكون تهرب لرأس المال حاشاً لله
ان نضع قانون نشجع فيه الأردنيين ان يستثمروا
أموالهم في الخارج، هذا ليس صحيحاً. هنا يقول

"يحظر على الشركة المعفاة ان تطرح أسهمها
للاكتتاب في المملكة" لكننا لم نحظر على أردني
يعيش في المملكة او في خارجها ان يساهم في
تلك الشركات في الخارج، لأن القانون العام
لايمنعه من هذا.

ولكن من الامثلة الجامعات الاردنية الاهلية غير
الرسمية، اذا شأنت احداها ان تفتح جامعة في
قطر آخر كفرع من الجامعة الاردنية الاهلية ما
الضرر في هذا؟ هذا ليس تهريب. ليس كل
استثمار في الخارج كل تفريع مشبوه، على
الاطلاق، بل حتى بعض الاستثمارات قانونية.
يحق لأردني يشتغل في السعودية وعنده أموال
وأحب ان يستثمر في السعودية او غيرها القانون
الأردني لايمنعه.

الرجاء ان لا نتوجس دائماً من كل أردني يستثمر
في الخارج بطريقة مشروعة. والتنافس لا يكون
بالحظر لان الحظر يؤدي الى هروب رأس
المال. التنافس ان تمنح الحرية وتعطي للمستثمر
الأردني فرص استثمار محترمة وأمنية
وصحيحة وناجحة، لانه هكذا يأتي ولا يأتي
بالقوانين السلطوية لانه انهارت الكتلة الاشتراكية
لهذا السبب كما هو معروف.. شكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الدكتور كمال ناصر

معالي وزير التنمية الادارية

موضوع الشركات المعفاة موضوع مهم، وهو
ليس خطيراً لكن مهم. انا ليس عندي أصلاً قيود
على الأردنيين الذين يريدون ان يستثمروا في

الخارج، ومع ذلك من خلال الشركات المعفاة انا
أحميهم. فوجود هذه الشركة المعفاة من الاردن
يحقق لي ميزات، أولاً انا احمي هذه الاموال،
ثانياً يصبح لها مقراً في الاردن وتستثمر جزءاً
لا يقل عن ٥% في الاوراق المالية.

فهو موضوع في كل دول العالم موجود وهي
أيضاً طريقة للاستثمار.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، المادة بعد التوضيحات مطروحة للمجلس
الكريم وقرار اللجنة عليها بالموافقة، يوافق
المجلس؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢١٨)

تسجل الشركة المعفاة لدى المراقب في سجل
خاص بالشركات الاردنية العاملة خارج حدود
المملكة. ويجب ان لا يقل رأسمالها عن مليون
دينار اذا كان نشاطها في مجال التأمين او اعادة
التأمين او البنوك او الشركات المالية.

قرار اللجنة

المادة ٢١٨ موافقة كما وردت

معالي رئيس المجلس

المادة "٢١٨" مطروحة على المجلس بقرار
اللجنة الموافقة، موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢١٩)

على الشركة المعفاة ان تستثمر نسبة لا تقل عن

هكذا من الأصل

(٥٠٪) من رأسمالها في المملكة في الأوراق المالية الأردنية.

قرار اللجنة

المادة ٢١٩ موافقة كما وردت

معالي رئيس المجلس

المادة ٢١٩ "مطروحة على المجلس الكريم بقرار اللجنة الموافقة، موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٢٠)

تحدد الأحكام والشروط الخاصة بإجراءات تأسيس الشركة المعفاة وعملها والرسوم المتوجبة عليها ورقابتها بنظام يصدر بموجب هذا القانون.

قرار اللجنة

المادة ٢٢٠ موافقة كما وردت

معالي رئيس المجلس

المادة ٢١٩ "، الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور

شكراً معالي الرئيس

يعني هذه الشركة كسائر الشركات التي حددت شروط تأسيسها وطبيعة عملها والرسوم المتوجبة عليها. لماذا هذه تفرد بنظام يصدر استناداً لهذا القانون؟ لماذا لا يحدد هذا القانون هذه الشروط؟

ولذلك أنا اقترح تحديد هذه الشروط في هذا القانون وليس في نظام مستند إلى هذا القانون... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل

معالي وزير العدل

شكراً معالي الرئيس

بالنسبة لسؤال الاستاذ حمزة، هذا النوع من الشركات كما هو معرف قبل قليل انه للعمل خارج المملكة، تؤسس في المملكة وتعمل خارج المملكة. وهذه تخضع لاجراءات كثيرة منها بعض الاجراءات الادارية وبعض التعليمات وبعض المخالفات وتحديدها في هذا القانون يحتاج يمكن ان اكثر من ثلاثين مادة، لذلك هذه تحدد بنظام.

ثم ان النظام يعطي مرونة للوزارة المعنية او للحكومة لتغيير هذه الشروط من فترة الى اخرى حتى تنسجم هذه الشركة مع هذا القانون. ولذلك الافضل ان تحدد شروط الشركة واجراءاتها الخاصة بنظام افضل من ان تحدد بقانون... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، هناك اقتراح بان تكون الشروط بقانون وليس بنظام كما اقترح الزميل حمزة، شيخ حمزة.

السيد حمزة منصور

اسحب اقتراحي معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، ان ا طرح قرار اللجنة على المجلس الكريم، هل يوافق المجلس؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

الباب الحادي عشر

تحول الشركات واندماجها وتملكها

المادة (٢٢١)

يجوز لشركة التضامن ان تتحول الى شركة توصية بسيطة كما يجوز لشركة التوصية البسيطة ان تتحول الى شركة تضامن وذلك بموافقة جميع الشركاء واتباع الاجراءات القانونية في تسجيل الشركة وتسجيل التغييرات الطارئة عليها.

قرار اللجنة

المادة ٢٢١ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة ٢٢١ "مطروحة على المجلس، هل يوافق المجلس؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٢٢)

للشركة ان تتحول الى شركة ذات مسؤولية محدودة او شركة توصية بالاسهم باتباع الاجراءات التالية :-

أ - ان يقدم جميع الشركاء طلباً خطياً الى المراقب، او تقديم قرار الهيئة العامة للشركة حسب واقع الحال، بالرغبة في تحويل الشركة مع بيان اسباب التحويل ومبرراته ونوع الشركة التي سيتم التحويل اليها ويرفق بالطلب مايلي:-

١- ميزانية الشركة لكل من السنتين الاخيرتين

السابقين لطلب التحويل، مصدقة من مدقق حسابات قانوني او ميزانية آخر سنة مالية للشركة اذا لم يكن قد مضى على تسجيلها اكثر من سنة.

٢- بيان بتقديرات الشركاء لموجودات الشركة ومطلوباتها.

ب- يعلن المراقب عن طلب التحويل في صحيفة يومية واحدة على الاقل وعلى نفقة الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب ويبين في الاعلان ما اذا كان هناك اعتراضات من الدائنين او الغير ولا يتم التحويل الا بموافقة الدائنين الخطية.

ج- للمراقب ان يتحقق من صحة تقديرات صافي حقوق الشركاء او المساهمين حسب واقع الحال بالطريقة التي يراها مناسبة بما في ذلك تعيين خبير او اكثر للتحقق من صحة هذه التقديرات وتتحمل الشركة بدل اتعاب الخبراء التي يحددها المراقب.

د - للمراقب قبول التحويل او رفضه، وفي حالة الرفض يخضع قراره لأصول الطعن المقررة، اما في حالة الموافقة فعندها تستكمل اجراءات التسجيل والنشر وفقاً لاحكام هذا القانون.

قرار اللجنة

المادة ٢٢٢ موافقة كما وردت

معالي رئيس المجلس

المادة ٢٢٢ "مطروحة على المجلس الكريم، الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور

هكذا من الأهل

شكراً معالي الرئيس

ارجو من سعادة المقرر ان يقرأ لي السطر الاول من الفقرة "أ" في هذه المادة.

معالي رئيس المجلس

تفضل السيد المقرر

السيد المقرر

المادة "٢٢٢" للشركة ان تتحول الى شركة ذات مسؤولية محدودة او شركة توصية بالاسهم باتباع الاجراءات التالية :-

١ - ان يقدم جميع الشركاء طلباً خطياً الى المراقب او تقديم قرار الهيئة العامة للشركة حسب واقع الحال.

السيد حمزة منصور

الامر غير منسجم هنا، او ان تقدم الهيئة العامة قرارها، خلى اللغة تكون منسجمة وان تعطف الافعال على الافعال والاسماء على الاسماء

معالي رئيس المجلس

هل هناك اقتراح محدد ممكن يعطينا صياغة أفضل؟

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

او ان تقدم الهيئة العامة قرار الشركة حسب واقع الحال، يعني تقدم الهيئة العامة للشركة قرارها للمراقب.

معالي رئيس المجلس

تفضل معالي وزير العدل

معالي وزير العدل

او ان يقدم من يمثل الشركة قرار الهيئة العامة الى مراقب الشركات، او الى المراقب.

معالي رئيس المجلس

الدكتور النصور

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي

أنا اعتقد ان الاعتراض في محله، اللغة غير شائعة ولا تؤدي المقصود. لاحظ انه في المادة "٢٢١" حكى عن تغير شركة من نوع الى نوع، والشركات المذكورة في المادة "٢٢١" انواع مختلفة، الذي تريد ان تقوله هذه المادة انه يقدم جميع الشركاء طلباً خطياً الى المراقب، هذه الفقرة "أ" الفقرة "ب" تقدم الهيئة العامة قرارها وفق مقتضى الحال. لأنه اما جميع الشركاء منفردين واما الهيئة العامة، أي من القرارات صحيح.

ان كانت شركة تضامن لازم كل الشركات، ان كانت توصية بسيطة لازم الهيئة العامة، ان كانت شركة مساهمة عامة لازم الشركة العامة. القانون دقيق لكن اللغة غير سليمة، ان يقدم جميع الشركاء طلباً خطياً للمراقب او ان تقدم الهيئة العامة قرارها له حسب مقتضى الحال.

معالي رئيس المجلس

لربما تعديل معالي وزير العدل يعطي الفكرة التي اوردها الاخ حمزة، ممكن المقترح ان يكون كالتالي.. السيد المقرر تفضل.

السيد المقرر

او ان تقدم الهيئة العامة قرارها له.

معالي رئيس المجلس

الدكتور عويضة

الدكتور محمد عويضة

عفواً هذا النص يحدث اشكال، لانه هنا مطلوب من الهيئة العامة ان تقدم، بالتالي الهيئة العامة كلها تذهب للمراقب. الكلام الذي ذكره معالي وزير العدل ان يقدم ممثل الشركة قرار الهيئة العامة.

اما اذا قلنا ان تقدم الهيئة العامة فعلى الهيئة العامة بكاملها ان تذهب الى المراقب.

معالي رئيس المجلس

اذن ان يقدم ممثل الشركة قرار الهيئة العامة... الخ المادة. الاستاذ ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

الحقيقة النص له تكملة، والنص الذي تقدم به معالي ابو زهير اذاكملناه مع بقية النص اتصور انه يكون انسب.

١ - ان يقدم جميع الشركاء طلباً خطياً الى المراقب.

ب- او تقدم الهيئة العامة قرارها للشركة حسب مقتضى الحال بالرغبة في تحويل الشركة مع بيان أسباب التحويل ومبرراته ونوع الشركة التي سيتم التحويل اليها ويرفق بالطلب مايلي... الخ.

ذلك لان المشرع اراد ان يقول اما جميع الشركاء او الهيئة العامة، ليس ممثلاً للهيئة العامة، اما جميع الشركاء او الهيئة العامة. اذن هو ينص على الهيئة العامة وليس ممثلاً للشركة

معالي رئيس المجلس

باسيدي المقصود حالتين، انا لا اريد ان اتدخل في الحوار، الحالة الاولى وهي ان يكون الطلب

خطي من جميع الشركاء، والحالة الثانية ان يكون قرار الهيئة العامة.

السيد المقرر

عفواً للتوضيح فقط، القرار تتخذه الهيئة العامة، ومن يقوم بعملية تقديم قرار الهيئة العامة هو الممثل. الهيئة العامة جميعها لا يمكن ان تقدم قرار.

معالي رئيس المجلس

أطرح الاقتراح الموجود لدي بعد ان نستمع لرئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة

شكراً معالي الرئيس

اللجنة قبلت هذا النص، تقديم قرار، خوفاً من ان يذكر من الذي يقدم ذلك القرار هل هو الهيئة العامة او من يمثلها... الخ. فأنا أقترح ان يقدم قرار الهيئة العامة، من يقدمه جازز وتنتهي القضية.

معالي رئيس المجلس

سأطرح الاقتراحات والرأي للمجلس الكريم، أطرح بداية اقتراح رئيس اللجنة بأن يكون النص كالتالي: ان يقدم جميع الشركاء طلباً خطياً الى المراقب او ان يقدم قرار الهيئة العامة للشركة حسب واقع الحال... الخ.

من مع الاقتراح؟ موافقة. اذن بعد التعديل المادة ككل وقرار اللجنة عليها بالموافقة مطروحة للمجلس. هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

الاستاذ سليمان السعد.

هكذا من الأفضل

السيد سليمان السعد

انا علدي تعليق على الفقرة "ب" والفقرة "د"

معالي رئيس المجلس

انا طرحت المادة، على كل حال تفضل.

السيد سليمان السعد

في الفقرة "ب" يعلن المراقب عن طلب التحويل في صحيفة يومية واحدة على الاقل. وفي هذا تضييع المصالح، على الاقل في صحيفتين يوميتين، يمكن اصحابه او اقاربه خبروه. فلذلك صحيفتين اضمن للمصلحة.

الفقرة "د" للمراقب قبول التحويل او رفضه وفي حالة الرفض يخضع قراره لأصول الطعن المقررة. القرار عندما يطعن به يعود للناس، لكن نحن نريد ان يكون هذا المراقب قد سلك الطريق الصحيح ولا يكون الامر مزاجياً فعندما نقول للمراقب قبول التحويل او رفضه، هنا ربما يدخل المزاج. اقترح تغيير هذه العبارة الى على المراقب قبول التحويل اذا استكملت الشروط المطلوبة لهذا التحويل، اذا استكملت يجب عليه.

معالي رئيس المجلس

تقترح ان تبدأ الفقرة "ج" بعلى المراقب. معالي

وزير العدل

معالي وزير العدل

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة هذه طريقة فحص الطلبات، والحماية التي يقصدها المشرع تنتفي اذا قلنا على المراقب. انا اعلم جيداً ان الزميل سليمان يهدف الى حماية حقوق الشركة وحماية حقوق الغير.

ايضاً، ولكن هذا النص بهذا الشكل في المشروع اولى بالرعاية من الاقتراح. لماذا؟ لاننا اذا قلنا على المراقب ان يتحقق ستتفي الفقرة التي بعدها ولن يكون معه الحق في الرفض او القبول، يترك له الرفض او القبول حتى تكون له هذه السلطة التقديرية حسب مقتضى الحال. يمكن ان يقبل اذا كانت الامور سليمة وطلب التحويل لايسبب ضرراً لاحد، واذا كانت الامور غير صحيحة او يقصد من التحويل الاضرار بالغير او الاضرار بالشركاء او احتيال او خلاف ذلك يرفض المراقب. وفي كلتا الحالتين الطعن جائز لدى المحكمة المختصة وهي التي تنظر بقرار المراقب. فقرار المراقب قرار اداري وليس قرار نهائي قطعي، ولذلك انا اقول ان النص في المشروع افضل... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الشيخ عبد الباقي

السيد عبد الباقي جمو

احببت ان اقول لو ادخل التعديل المقترح من الزميل المحترم الفقرة الثانية يجب ان تشطب، وما اشار اليه معالي وزير العدل هو الصحيح. للمراقب الاعلان وليس له اتخاذ القرار، والصياغة كما هي صياغة قانونية صحيحة. وما دما صوتنا على المادة الافضل ان ننقل الى المادة التي تليها.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير التنمية الادارية

معالي وزير التنمية الادارية

بالاضافة لما تفضل به معالي وزير العدل انه اذا اعطيت صلاحية عند الموافقة على تسجيل الشركات ابتداءً للمراقب من قبيل تبسيط الاجراءات وتفويض الصلاحيات، ومن الاولى ان اعطيه حق اتخاذ القرار بالتفويض كما تفضل معالي الوزير.

هذا قرار اداري لكل المتضررين ان يطعنوا به بالطرق القانونية، وبالتالي النص صحيح وهو نوع من التيسير والتبسيط... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

بعد التوضيحات استاذ سليمان؟

السيد سليمان السعد

اسحب اقتراحي ولكن مازلت مصر على صحيفتين.

معالي رئيس المجلس

نعم، هناك اقتراح للزميل في الفقرة "ب" بأن يكون الاعلان في صحيفتين يوميتين على الاقل، من مع الاقتراح؟ عد الاصوات.

السيد الامين العام

"٢٢" من "٤٢"

معالي رئيس المجلس

"٢٢" من "٤٢" ويقر النص بصحيفتين يوميتين. بعد التعديل المادة كما وردت في قرار اللجنة مطروحة على المجلس الكريم، موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٢٢)

يجوز لشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة

التوصية بالاسهم التحويل الى شركة مساهمة عامة وفقاً للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون، ويقدم طلب التحويل في هذه الحالة الى المراقب مرفقاً به ما يلي :-

١ - قرار الهيئة العامة للشركة بالموافقة على التحويل.

ب- اسباب ومبررات التحويل مبنية على دراسة اقتصادية ومالية عن اوضاع الشركة وما سيكون عليه بعد التحويل.

ج- الميزانية السنوية للشركة للثلاث سنوات السابقة على طلب التحويل وبحيث لا يقل معدل الارباح السنوية الصافية خلالها عن (١٠٪) من رأسمال الشركة المدفوع.

د - بيان بان رأسمال الشركة مدفوع بالكامل. هـ- بيان من الشركة بالتقديرات الاولية لموجوداتها ومطلوباتها.

قرار اللجنة

المادة ٢٢٣ موافقة كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٢٣" وقرار اللجنة عليها بالموافقة مطروحة على المجلس الكريم، الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين

شكراً معالي الرئيس.

اريد ان اتحدث في الفقرة "ج" وأرجو من معالي رئيس الوزراء بالوكالة ان يوضح لي ما سأحدث عنه. افترض ان شركة من ٦-٧ اشخاص سجلوا شركة محدودة المسؤولية لصناعة معينة، وكانت الجدوى الاقتصادية في البداية ان

هكذا من الأصل

المشروع يحتاج الى مليون دينار، وسجلت الشركة وسارت اجراءاتها واشتروا الارض، وبعد ذلك عندما جاءت عروض المصنع تبين ان هذا المصنع يحتاج الى ثلاثة ملايين دينار. امام هؤلاء الناس احد الحلول ان يفكروا في تحويلها الى شركة مساهمة عامة حتى يستقطبوا رؤوس أموال تكفي لهذه الصناعة.

الآن الفقرة "ج" تقول لازم يقدموا الموازنة السنوية للشركة لثلاث سنوات السابقة على طلب التحويل وبحيث لا يقل معدل الارباح السنوية الصافية خلالها عن ١٠٪ من رأسمال الشركة المدفوع.

أولاً لا يكون عندهم ثلاث سنوات، ثانياً لو فرضنا ان شركة قائمة وتريد ان تتحول، في سنة ربحت ١٥٠ وفي سنة ١٢٠ وصدف انه في سنة ربحت ٩٠ ما الذي يمنع من تحويلها؟ وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، معالي الدكتور النور.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي

سيدي، هناك منطق كبير فيما يتحدث فيه الزميل خليل، بكل انصاف، ولكن اذا لاحظتم في هذا الفصل تحول انواع كثيرة من الشركات الى انواع اخرى، من نوع الى نوع.

هذا الفصل يعالج كيفية تحويل الشركات من نوع الى نوع، فقط ولاشيء غير هذا. واذا لاحظ الزملاء الكرام ان هذا النوع من الشركات الذي سيتحول من شركة محدودة المسؤولية او شركة

توصية يعني شركة افراد، الى شركة مساهمة عامة، الان هذه ستفتح للجمهور. كلما سبق ذكره في المواد السابقة تحولت من محدود الى محدود من جماعة من الناس الى جماعة محدودة، هنا ستفتحها للجمهور. ولذلك اذا لاحظ الزميل الكريم المواد السابقة كان متخذ القرار هو المراقب، في هذا النوع متخذ القرار هو الوزير. في النوع السابق كانوا يحكوا عن النشر في جريدة واحدة لان الشركاء عددهم محدود، هنا بدنا نعملها شركة مساهمة عامة لكل الجمهور. الوزارة هنا ستلعب دور حامي مصالح الناس البسطاء، الحكومة ستلعب هذا الدور بحيث لاتحول شركة صغيرة خاصة الى عامة مساهمة الا بشهادة منها، بضمانة منها ان الشركة وضعها سليم. ويذكر الزملاء الكرام كم مرة في بلدنا وفي غيره من حالات التدريس ان مجموعة من مشاهير الاقتصاديين يؤسس شركة وبعد ذلك يعملها مساهمة عامة فيخدع الناس ويأخذ أموالهم بغير وجه حق.

هذه اعتقد انها خطوة تقدمية جداً لانها صعبت تحول هذا النوع من الشركات لمساهمة عامة فاشتراطت انها لاتتحول الا اذا كان لها ارباح حقيقية لا تقل عن ١٠٪ من رأسمال الشركة في ثلاث سنوات، يعني كل سنة ١٠٪ حتى لا يذهب للمساهمة العامة الا كل شركة مضمونة، ثلاث سنين و ١٠٪ ما قال سنة او سنتين حتى يكون شيء من الربح جوهري. وانا اعتقد في هذا حماية للمساهمين، واعتقد ان قرار اللجنة في محله واويده.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين

شكراً معالي الرئيس.

مع احترامي لما قاله معالي ابو زهير اعتقد ان هذا الكلام لم يقنعني، لاني اعطيته مثل حي على ناس أسسوا شركة، وهذه الشركة يمكن اشترت الارض وطلبت العروض وبالتالي تريد ان تزود رأسمالها. مادام قلنا في مادة سابقة ان الحد الأدنى لرأس المال هو نصف مليون. شركة محدودة المسؤولية رأسمالها مليون، اذا ارادت ان يصير ثلاثة مليون ما الذي يمنع؟

وعليه اقترح معالي الرئيس شطب الفقرة "ج" من هذه المادة.

معالي رئيس المجلس

معالي الدكتور عبدالله النور.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي

للاتصاف انه فائتي ان اغطي كل مداخلة الزميل حتى انصفه فيما قال، الحقيقة ليس كل حالات تحول شركة عادية الى مساهمة عامة، ليست كلها للخداع، هذا شيء أكيد، بعضها مبرر ولازم زيادة رأس المال حتى تكبر الشركة وتقيم اعمالها، هذا لاشك فيه.

تصعيب الخطوات هي لحماية المساهمين، لكن ان شركة شركائها صحيحين ويريدوا ان يتوسعوا بأعمالهم وهم بحاجة لرأس المال، طلب المشرع منهم هنا انه على ضمانتهم الشخصية

يحققوا ارباح لمدة ثلاث سنوات وبعد ذلك يذهبوا للجمهور. ما يذهبوا أبكر من ذلك لانه ساعتها يختلط الحابل بالنابل، وانا متأكد انه انت فكراً تحب ان تحمي المساهمين الذين لا يعرفون مداخيل الشركة ولذلك لما نقول لازم تكون ربحت وموازنة مصدقة من المراقب ومنشورة ومعلقة ففي هذا حماية لصغار المساهمين، ولا اعتقد أنك تريد ان ترفع هذا النوع من الحماية.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الشيخ جمو

السيد عبد الباقي جمو

اعتقد ان هذه الفقرة ضرورية للتأكد من استقرار الشركة فالمثل الذي جاء به سعادة الزميل المحترم ان الشركة أرباحها في السنة الاولى ١٢، وفي السنة الثانية ١١، وفي السنة الثالثة ٩، ضد ما يرمي اليه. لان الربح في السنة الثانية زيادة عن النسبة المقررة، ثم نقص هذه النسبة الى اقل من ١٠٪ دليل ان الشركة بدأت بالانهيار اذن ضروري ان نحدد الفائدة الأدنى الاقل للسنة الثالثة كذلك حتى يكون هنالك تأكيد على استقرار الشركة واستمرار قوتها في العمل. فلذلك اعتقد ان بقاء هذه الفقرة ضمانة لعدم التلاعب او التعرض لمصالح المساهمين..... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

معالي الدكتور كمال ناصر

معالي وزير التنمية الادارية

هناك مبررات اقتصادية وعملية أحياناً لتحويل

هكذا من الأفضل

الشركات واندماجها، والميراثات تظهر بالذات في هذا النوع من تحويل الشركات، من ضمن المبررات الاقتصادية ان أدرس أيضاً الواقع المالي للشركة وماضيها المالي.

ما تفضل به معالي ابوزهير وسماحة الشيخ عبدالباقي جمو صحيح تماماً، يجب ان ينال صغار المساهمين أو المكتتبين أو المدخرين حماية الدولة. وهذا النوع من انواع الحماية المسبقة قبل الاكتتاب... شكراً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين

سيدي للأسف ان ما قاله الاستاذ كمال ومعالي ابوزهير الذي هو عذر حماية صغار المساهمين، غير صحيح. لأنه الان أي اثنين حسب هذا القانون يقدروا يؤسسوا اليوم شركة مساهمة عامة بتصف مليون دينار ويطرحوها للجمهور ولم نطمئن عليهم ولا ندرى من هم وما هي سياستهم ومستقبلهم، أين الحماية لهم في هذه الحالة؟

كل الشركات المساهمة العامة تبدأ بموسمين، اثنين أو عشرين ويبدأوا يؤسسوا شركة ويطرحوها للجمهور، أين الحماية لهم؟

معالي رئيس المجلس

أخذت هذه المادة من النقاش بما يكفي، الدكتور عبدالله النور.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي

انا أختب ان يتأكد سعادة الزميل ان هناك حماية

للمساهمين ولم يقصد غير هذا، الفرق بين المثل الذي ذكرت أنه اذا اثنين اليوم يريدوا ان يؤسسوا شركة مساهمة عامة يستطيعوا، ولكنهم لا يستطيعوا ان يدعوا أنها شركة رابحة. الان يقولوا نحن الان نؤسس شركة جديدة والذي يريد ان يأتي أهلاً وسهلاً، ان بقي المساهم على مسؤوليته. بينما الذي نحكي فيه شركة قائمة منذ ٣-٤ سنوات فأكثر، تشتغل، ويستطيعوا ان يصوروا ان هناك ربح وان الحالة أحسن مما هي عليه، هناك فرق كبير بين المتألمين. تلك شركة جديدة ان المساهم على مسؤوليته وليس مسؤوليتي كحكومة، اقرأ الاوراق وتأكد ان مقاصدها ورأسمالها كله سليم. هنا أنا أضع ختامي كمراقب، كحكومة اريد ان أشهد على سلامة البيانات. انا اعتقد ان القانون مدروس كويس من النواحي هذه فتتوكل على الله يا خليل... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبدالله اخوارشيدة

السيد عبدالله اخوارشيدة

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة ماكنت اريد ان أقوله قاله معالي الزميل ابوزهير أحب ان أطمئن أخي بأن هذا احتراز قانوني يجب ان يكون نحن أنشأنا شركة واعطيناها صلاحيات، واشتغلت وأخذت من مساهمين، سواء مساهمين أو متضامنين فالجماعة اشتغلوا ثلاث سنوات. جاءوا بعد خسارتهم ليعلموا انهم سيشكلون شركة مساهمة عامة ويطرحوها للاكتتاب العام. كيف انا أعطي

معالي رئيس المجلس

المادة مطروحة للمجلس الكريم، الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور

يعني هذه الصيغة التجوزية للوزير حقيقة أراها غير مناسبة، هناك طلب قدم وفقاً للمادة "٢٣١" وهناك تنسيب من المراقب، وهناك اجراءات تم استكمالها في "أ" و "ب" ومع هذا نقول "لوزير" انا اقترح ان تكون الصياغة على النحو التالي: يتم تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة او شركة التوصية بالاسهم الى شركة مساهمة عامة خلال ثلاثين يوماً بقرار من الوزير بناء على تنسيب المراقب وبعد اسكمال الاجراءات التالية. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الدكتور كمال ناصر

معالي وزير التلمية الادارية

سيدي دائماً للادارة السلطة التقديرية للتأكد من مطابقة الشروط وموائمة الاسباب وكافة المتطلبات التي يتطلبها القانون. إنما اذا ألزمت الوزير فهذا يعني انه ليس له أي نوع من انواع السلطة التقديرية وهذا مصادرة الادارة في موائمة الشروط وتقدير الظروف.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ حمزة منصور

السيد حمزة منصور

يا سيدي انا أختلف جذرياً مع معالي الوزير وهو القانوني المعروف، حقيقة حينما نتكلم بهذه

واحد فشل في مشروعه المدروس بجذواه الاقتصادية سابقاً والان أعطيه. عليه ان يحل شركته ثم اذا اراد أي منهم ان يؤسس شركة كما تفضل سعادة الزميل خليل يؤسس شركة جديدة، اما ان نعطي لكل شركة فاشلة بالتحويل فأنا اعتقد ان الاحتراز القانوني في الفقرة "ج" يجب ان يبقى وأرجو التصويت على ذلك.

معالي رئيس المجلس

هناك اقتراح من الزميل بشطب الفقرة "ج" من مع الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

من مع قرار اللجنة؟ موافقة. المادة التي تليها.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٢٤)

لوزير بناء على تنسيب المراقب الموافقة على تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة او شركة التوصية بالاسهم الى شركة مساهمة عامة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه في المادة (٢٣١) من هذا القانون وبعد استكمال الاجراءات التالية :-

أ - تقدير موجودات ومطلوبات الشركة الرغبة بالتحويل من قبل لجنة من ذوي الخبرة والاختصاص يشكلها الوزير على ان يكون من بينها مدقق حسابات قانوني ويحدد الوزير اتعاب هذه اللجنة على نفقة الشركة.

ب - موافقة الدائنين الخطية على التحويل.

قرار اللجنة

المادة ٢٢٤ موافقة كما وردت في المشروع.

هكذا من الأهل

الصيغة وكأننا اعطينا السلطة للوزير، أي وزير مع احترامي للجميع، ان يقول لا رغم إستكمال الاجراءات ورغم التنسيبات ورغم الموافقة. حقيقة هذه اللغة التي يتحدث بها اعتقد انها غريبة عن النهج الديمقراطي الذي نسعى اليه... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير التنمية.

معالي وزير التنمية الادارية.

ابتداءً نحن اعطيناه الحق في السلطة التقديرية في تأسيس شركات جديدة، ألا نعطيه الحق أيضاً في موازنة هذا التحول؟ منذ البداية اعطيناه السلطة التقديرية والادارة كلها في العالم لها السلطة التقديرية، وبعد ذلك هناك مراجع للطعن في هل انه طبق القانون ام لا... وشكراً

معالي رئيس المجلس

أطرح اقتراح الاخ حمزة ثم الرأي للمجلس الكريم، الدكتور عويضة.

الدكتور محمد عويضة

شكراً معالي الرئيس

انا اسأل الحكومة الموقرة انه هل المراد بـ "الوزير" هنا بمعنى في حالات معينة غير الحالات السابقة التي للشركة ان تتحول انه للوزير في حالات معينة ان يتخذ القرار، او الكلام عن القضايا السابقة.

اذا في القضايا السابقة فالمباراة لاتخدم هذا الكلام، عندئذ ينبغي ان تكون على الوزير اذا كانت بعد ان قررنا ان للشركة ان تتحول

بموافقة الهيئة العامة او مجموع الشركاء... الخ فهناك لماذا يقال للوزير.

انا افهم لعل هذا النص المراد منه في حالات أخرى ترى الحكومة ممثلة بالوزير ان هذه الشركة متعثرة وينبغي تحويلها قسراً، لعله هذا المراد. فان كان هذا المراد هذا النص يخدم هذا المعنى، وان كان المراد المعنى السابق هذه المادة لغو ولا داعي لها بعد ان قررنا للشركة ان تتحول بقرار من هيئتها العامة او غيره... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبد الباقي جمو

السيد عبد الباقي جمو

الواقع هذه الصيغة تحفظ حق الوزير في ابداء رأيه، ونحن نعلم ان قرار الوزير ليس قراراً نهائياً لان هذا المجلس اقر قانوناً يحظر حصانة القرارات الادارية. فاذا كان الوزير معترضاً على مرفع اليه فالمتظلم ان يرفع الامر الى المحكمة وفي هذه الحالة تبقى للوزير صلاحيته في المراقبة ويبقى حق المتظلم في العودة الى المحكمة ليصل الى حقه ان كان محقاً. واعتقد ان هذه الصيغة قانونية وصحيحة.

معالي رئيس المجلس

معالي الدكتور النور

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي

سيدي هذه المادة تتحدث عن تحويل شركة مملوكة لأشخاص الى شركة مساهمة عامة،

واذن الحماية هي لأفراد الجمهور، الحماية الاصلية لأفراد الجمهور.

هذه الشركة لما كانت مملوكة لأشخاص لها موجودات، ستقدر هذه الموجودات، لها آلات ومعدات يجب ان تقدر عليها ديون يجب ان تقدر، ديون مشكوك بها ام قوية هذه الديون. من الذي سيحمي الناس؟ أنت تريد انه اربعة او خمسة أشخاص يريدوا ان يحولوا شركة مالكيها الى مساهمة عامة يتوكلوا على الله ويخبروا الناس في الجرائد، ام تريد ان تحميهم وتخلي الوزير يتأكد من دقة سلامة الشركة.

هذا الموضوع ليس للتعسف، اعطاء الحق للمساهم هو التعسف اما اعطاء الوزير ان يتأكد من السلامة المالية ومن ارقام الشركة، من موازنتها وانه مدفوع راسمالها بالكامل. انا الان اريد ان أسالك سؤال افترض ان رأس المال لم يكن مدفوعاً بالكامل والوزير تريد ان ترفع عنه الصلاحية من الذي يدقق هذه الشركة؟ انا اريد منك جواب اذا لاحقنا التعديل الذي تريده. هكذا تفرط المصالح الاقتصادية وثقة الناس بالشركات وتأسيسها.

هنا أنت وضعت الوزير كمسؤول يتأكد من سلامة كل ماقدم الى الجمهور من بيانات، تريد ان تحيد الوزير هذا غير ممكن.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ حمزة.

السيد حمزة منصور

شكراً معالي الرئيس

أرجو ان يدقق في الاقتراح الذي ذكرته قبل قليل أولاً انا جعلت القرار للوزير، قلت يتم تحويل الشركة الى شركة خلال كذا بقرار من الوزير. أبقى القرار للوزير وحافظت على تنسيب المراقب، وحافظت على الشروط التالية ٣،٢،١. هنا ما أشار اليه معالي ابو زهير، حقيقة انا اعطيته الفرصة التقديرية للوزير ان يقول تنسيبك يا مراقب غير دقيق والشروط غير متحققة. لكن اذا تحققت الشروط واذا تحقق التنسيب وفقاً للاجراءات السليمة لماذا لا أعطي الحق، لماذا أقول للوزير ان يعطي... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

اذا سمحت تعيد قراءة اقتراحك لتذكير الزملاء.

السيد حمزة منصور

يتم تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة او شركة التوصية بالاسهم الى شركة مساهمة عامة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب بقرار من الوزير بناءً على تنسيب المراقب وبعد إستكمال الاجراءات التالية أ - ب.

معالي رئيس المجلس

أطرح اقتراح الزميل على المجلس، من مع اقتراح الزميل حمزة؟ لم ينجح الاقتراح. قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم، أرجو رفع الايدي. موافقة. المادة التي نلها.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٢٥)

أ - يعلن المراقب عن قرار الوزير بالموافقة

هكذا من الأهل

على التحويل في صحتين يوميتين محليتين على الأقل ولمرتبتين متتاليتين على نفقة الشركة ويبلغ المراقب السوق بهذا القرار.

ب- لكل ذي مصلحة الاعتراض لدى الوزير على قرار تحويل الشركة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر آخر إعلان عن التحويل مبيناً فيه أسباب اعتراضه ومبرراته، وإذا لم تتم تسوية الاعتراضات المقدمة أو أي منها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم آخر اعتراض، فكل من المعارضين الطعن في قرار الوزير لدى محكمة العدل خلال ثلاثين يوماً من انتهاء تلك المدة، على أن لا يوقف الطعن إجراءات التحويل إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك.

قرار اللجنة

المادة ٢٢٥ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٢٥" مطروحة على المجلس الكريم، الاستاذ حمزة.

السيد حمزة منصور

شكراً معالي الرئيس

ارجو ان استوضح من سعادة رئيس اللجنة ومقررها، أحياناً يشطبون السوق ويحلون محله هيئة الأوراق المالية، وأحياناً يقعون على كلمة السوق. ارجو ان يفيديوني كيف يكون الحذف وكيف يكون الإبقاء... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

والله ياسيدي انا مع سعادة الشيخ ان القرار يجب ان تتخذه جهة محددة وليس السوق هو صاحب القرار، وأنا مع ان يكون هناك بدل السوق هيئة الأوراق المالية لان هذا قرار.

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة

شكراً معالي الرئيس

الواقع تعريف السوق وارد وهو يوضح هذا الموضوع، اما نستعمل السوق او هيئة الأوراق المالية، لايجوز الوجهان.

معالي رئيس المجلس

معالي الاستاذ كمال ناصر.

معالي وزير التنمية الادارية

كلمة السوق هنا صحيحة، حين كنا نذكر هيئة الأوراق المالية كانت الجهة الحكومية المنظمة، انما هنا كلمة السوق حقيقة تنصرف الى "بورصة" وليس هيئة الأوراق المالية... وشكراً

معالي رئيس المجلس

الشيخ جمو

السيد عبد الباقي جمو

سبقتي معاليه، هنا التحويل ليس لاتخاذ القرار انما تبليغ للسوق وليس لاتخاذ القرار، فالصيغة صحيحة.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبدالله اخوارشيدة.

السيد عبدالله اخوارشيدة

ما قاله وزير التنمية الادارية صحيح، السوق هنا هو، "البورصة" وكامل السوق، انما هيئة الأوراق المالية هي عن الاسهم والمداولات التي وردت في القانون شركات الاستثمار. فلذلك النص صريح وجيد وهذه شركة مساهمة عامة ويجب ان يعلم السوق عن انشائها وبعد ذلك يتم التداول في هيئة الأوراق المالية.

معالي رئيس المجلس

الشيخ ابو زنت

السيد عبد المنعم ابو زنت

بسم الله الرحمن الرحيم

نهاية الفقرة "ب" "على ان لا يوقف الطعن إجراءات التحويل الا اذا قررت غير ذلك". فأقترح حذف هذه العبارة لانه اذا لم يوقف قرار الطعن الاجراءات سيحدث انقلاباً في هذه الشركة وتنتقل من فريق الى آخر، وربما استبدل الجهاز الاداري والجهاز الوظيفي والطاقة العمالية التي تعمل في هذه الشركة، وهذا يؤدي الى خلل في الامن الاقتصادي في المجتمع. فلذلك اطالب بحذف هذه العبارة.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ ذيب أنيس

السيد ذيب أنيس

أنا اقترحي حول الفقرة "ب" من المادة "كل ذي مصلحة" اقترح ان تستبدل الكلمة لانها مطاطة شاملة، يمكن يكون صاحب مصلحة في شركة منافسة للشركة المراد تحويلها. أنا اقترح لكل

مساهم في الشركة الاعتراض لدى الوزير... الخ.

معالي رئيس المجلس

معالي الدكتور عبدالله النصور

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم

العالى

سبقتي ليس فقط المساهمين ممكن يعترضوا قلنا يجوز للدائنين، لنفرض ان هذه الشركة تعمل اثاث وفيه ناس متعاقد ان تورد له اثاث خلال فترة، يجب ان يعترض، عندما تحول الى مساهمة عامة تكون الامور ليست صحيحة.

لانتقل لكل مساهم، لكل صاحب مصلحة، لكل من يريد وايضاً الذي يعترض نكابة يعاقبه القضاء فالقضاء ذكي. فالرجاء عدم الموافقة على ما تفضل به الشيخ ذيب أنيس.

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

فعلاً كما تفضل معالي ابو زهير صاحب المصلحة هو ليس المساهم وحده، قد يكون المساهم وقد يكون الشريك، لانها شركة تتعلق بالشركاء بالاضافة الى الدائنين بالاضافة الى الشركات الاخرى ذات العلاقة مع الشركة نفسها.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل

شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة "كل ذي مصلحة" هذا امر مقرر في التشريعات بشكل عام، لصاحب المصلحة ان

هكذا من الأصل

يُقدم دعوى سواء كان من الغير أو من المساهمين المباشرين.

أريد أن أشير إلى آخر الفقرة "ب" التي تقول "على أن لا يوقف الطعن إجراءات التحويل إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك، هذا أيضاً مبدأ مقر في قانون محكمة العدل العليا. الطعن في القرار الإداري لا يعني أنه يوقف الإجراءات، يجوز لطالب الطعن مقدم الطعن، أن يطلب من المحكمة اتخاذ قرار مستعجل يوقف الإجراءات مع تقديم كفالة تضمن العطل والضرر الذي قد يلحق بالمطعون به. وتنتظر المحكمة حسب المصلحة وحسب الحال أما أن تقرر إصدار قرار مستعجل وأما أن ترفض إصدار هذا القرار

نحن هنا أقربنا شيئاً مقراً بالاصل وتدخّلنا في قانون محكمة العدل العليا بحيث قلنا على أن لا يوقف الطعن إجراءات التحويل. هو لا يوقف أصلاً إجراءات التحويل، هذا الأصل المقرر في قانون محكمة العدل العليا. ورجعنا قلنا إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك، والمحكمة عندما تقرر تنفيذ قرارها، فلماذا ننص على هذه العبارة.

يكفي في قرار الوزير لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من انتهاء تلك المدة. وأنا أقترح شطب العبارة الأخيرة "على أن لا يوقف الطعن إجراءات التحويل" لأنها ليست ذي معنى ولا داعي لوجودها... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

إذا فيه اقتراحات دعونا نسمعها ثم نطرحها للتصويت، الدكتور الحاج

الدكتور محمد الحاج

أنا أسأل عن قرار تحويل الشركة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر آخر إعلان عن التحويل. هذا يعني أنه لا يجوز لصاحب المصلحة الاعتراض إلا بعد نشر آخر إعلان.

لماذا لا يجوز له أن يعترض منذ اللحظة الأولى التي يسمع أن هنالك تحويلًا؟

لذلك حتى نخرج من هذه أقترح خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ نشر آخر إعلان. فهنا يجوز له أن يعترض قبل آخر إعلان وتبقى المدة ثلاثين يوماً بعد آخر إعلان.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ اخوارشيدة

السيد عبدالله اخوارشيدة

الحقيقة بالنسبة لما اقترحه سعادة الزميل من الناحية القانونية لا يجوز، لأنه نحن بدون إعلان ونرى بأن هنالك إعلان ونية لتحويل هذه الشركة، كيف نسمح لمواطن أنه سمع وممكن الشركة تعدل عن الطلب. لذلك هذا من الناحية القانونية يجب أن يثبت بالنص الذي ورد في الفقرة.

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

إضافة لما تفضل به الزميل اخوارشيدة أنا أرى أن هذه الفقرة جاءت لحماية المعارض نفسه، ممكن أن المعارض لم يرى أول إعلان وثاني إعلان. فنحن نعطي فترة أطول حتى يكون معه

السيد خليل حدادين

معالي الرئيس، أتمنى على الزملاء معالي وزير العدل وأبو أنس أن يسحبوا إقتراحهم، لأنه إذا شطبنا آخر الفقرة لن تحول شركة واحدة في الأردن محدودة المسؤولية إلى مساهمة عامة مثلاً. لأن أي صاحب مصلحة، أي مساهم، ممكن يطعن وبالتالي توقف إجراءات طويلة عريضة ماشية بإجراءات تعديلاتها، توقفها لاعتراض شخص يمكن يكون مخطيء. أتمنى على الزملاء عدم الموافقة على ذلك... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

فقط أذكر بالاقتراحات، هناك إقتراح بشطب آخر الفقرة "ب" من "أن لا يوقف الطعن إجراءات... الخ. ثم الدكتور محمد الحاج يسحب إقتراحه، ثم لدي قرار اللجنة.

من مع الاقتراح بشطب آخر الفقرة "ب" الذي اقترحه الشيخ ابوزنط ووافق عليه معالي وزير العدل، من مع الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح لكننا حققنا توافق بين الشيخ عبدالمنعم ومعالي وزير العدل.

أطرح قرار اللجنة على المادة بالموافق كما وردت، موافقة. سارفع الجلسة للاستراحة لمدة ربع ساعة، لكن أرجو أن ألقت نظر الزملاء بأنني سأنتج قبل نهاية الجلسة لبعض الزملاء للحديث فيما يستجد من أعمال نتيجة شعورهم بأن بعض المواضيع قد لا تؤول إلى جلسة أخرى. شكراً لكم.

مدى أن يرى آخر إعلان حتى تتكرر الاعلانات فيكون معه مدة أطول يستطيع من خلالها تقديم إعتراضه.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل

معالي وزير العدل

شكراً سيدي الرئيس

الحقيقة هذا تدرج في التظلم وتسهيل على المنتظم كما ذكر سعادة المقرر، بدل أن تذهب فوراً إلى المحكمة والجميع يعرف أن المحكمة إجراءات وتكاليف ومصاريف معينة، يعطيك القانون حق الاعتراض لدى المراقب، ربما يقتنع المراقب أو الوزير باعتراضك دون أن يكلفك ذلك سوى استدعاء وطوابع بمئة فلس، يعني لا يكلف الاعتراض شيء وما عليه رسوم، بينما لو ذهبت إلى المحكمة مباشرة تنكبد المصاريف، المحكمة تأتي في آخر الأمور، تأتي عندما يكون القرار نهائياً. القرار الإداري عندما يكون نهائياً يجوز الطعن به، وهكذا هو قانون محكمة العدل العليا، لا يجوز الطعن بالقرار المبدئي بل بالقرار النهائي.

ولذلك هذا التدرج بالاعتراض هو تدرج محدد ومقبول، وهو من مصلح المعارض وتسهيل على كل ذي مصلحة أن يعترض، وأرجو من الدكتور أن يسحب إقتراحه.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ خليل

هكذا من الأشهر

- وهنا رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة للاستراحة
ثم عادت بعد ذلك للانعقاد -
- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس

نعود لاستئناف الجلسة، سعادة المقرر تفضل
غير موجود تفضل السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٢٦)

لا يتم تحويل الشركة الا بعد اتمام اجراءات
التسجيل والنشر المقررة بموجب هذا القانون.
و اذا كان رأس المال الناتج عن اعادة التقدير يقل
عن الحد الأدنى لرأسمال الشركة المساهمة
العامّة المقررة بمقتضى هذا القانون فتتبع
الاجراءات القانونية الخاصة برفع رأس مال
الشركة المساهمة العامّة المنصوص عليها في
هذا القانون.

قرار اللجنة

المادة ٢٢٦ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة ٢٢٦ قرار اللجنة مطروح عليها
بالموافقة، يوافق المجلس.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٢٧)

ان تحويل أي شركة الى أي شركة أخرى
لا يترتب عليه نشوء شخص اعتباري جديد بل
تبقى للشركة شخصيتها الاعتبارية وتحفظ

بجميع حقوقها وتكون مسؤولة عن التزاماتها
السابقة على التحويل، وتبقى مسؤولية الشريك
المتضامن بأمواله الشخصية عن ديون الشركة
والالتزامات السابقة على تاريخ التحويل قائمة.

قرار اللجنة

المادة ٢٢٧ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم،
الاستاذ ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

وردت كلمة "ان تحويل أي شركة الى أي شركة
أخرى لا يترتب عليه نشوء شخص اعتباري
جديد بل تبقى للشركة شخصيتها الاعتبارية"
أقترح اضافة كلمة السابقة، من باب الوضوح
فقط.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ ذيب أنيس.

السيد ذيب أنيس

تصحيح لغوي، ان تحويل أية شركة بدل "أي
شركة، الواردة في الموقعين.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ حمزة.

السيد حمزة منصور

باسيدي لتتسجم هذه المادة مع المادة التي سبقتها
او المواد يعلن المراقب ولا يتم تحويل الشركة،
أرى ان يكون مطلع هذه المادة: لا يترتب على
تحويل أي شركة الى أي شركة أخرى نشوء
شخص اعتباري جديد..... وشكراً.

قرار اللجنة

المادة ٢٢٨ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٢٨" مطروحة على المجلس الكريم،
الشيخ ابو زنت.

السيد عبد المنعم ابو زنت

بسم الله الرحمن الرحيم

في الفقرة "أ" "باندماج شركة او أكثر مع
شركات أخرى تسمى (الشركة الدامجة) لفظ
الدامجة اسم فاعل، معنى ذلك إحدى الشركتين
او الأكثر هي التي فعلت هذا الاندماج فالاول ان
نقول الشركة المندمجة، فيكون الاندماج قاسماً
مشتركاً بين الجميع.... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ حمزة

السيد حمزة منصور

في السطر الاول يتم اندماج الشركات
المنصوص عليها في هذا القانون، وليس
"المنصوص في هذا القانون".

معالي رئيس المجلس

صحيح، الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين

شكراً معالي الرئيس.

في صدر المادة تكون "غايات الشركات الراغبة
في الاندماج متماثلة او متكاملة" انا اعتقد ان هذا
الشرط لا حاجة له، يعني لا أعلم ما الغاية منه
لانه اعتقد انه من حق أي شركتين حتى لو كانت
غاياتهم مختلفة ان يندمجا.

معالي رئيس المجلس

أطرح إقتراحات الزملاء، هناك إقتراح باضافة
كلمة السابقة بعد كلمة "الشخصية الاعتبارية" هل
يوافق المجلس؟ موافقة. أطرح إقتراح بأن تبدأ
المادة بلا يترتب على تحويل أي شركة الى
شركة أخرى، هل يوافق المجلس؟ موافقة. المادة
بعد التعديلات؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الثاني

اندماج الشركات

المادة (٢٢٨)

يتم اندماج الشركات المنصوص في هذا القانون
باحدى الطرق التالية على ان تكون غايات
الشركات الراغبة في الاندماج متماثلة او متكاملة
أ - باندماج شركة او أكثر مع شركات أخرى
تسمى (الشركة الدامجة) وتتقضي الشركة او
الشركات الأخرى المندمجة فيها وتزول
الشخصية الاعتبارية لكل منها.

ب- باندماج شركتين او أكثر لتأسيس شركة
جديدة تكون هي الشركة الناتجة عن الاندماج،
وتتقضي الشركات التي اندمجت بالشركة الجديدة
وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها.

ج- باندماج فروع ووكالات الشركات الأجنبية
العاملة في المملكة في شركة أردنية قائمة او
جديدة تؤسس لهذه الغاية وتتقضي تلك الفروع
والوكالات وتزول الشخصية الاعتبارية لكل
منها.

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس

الدكتور ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة انا مع كلمة الشركة الدامجة حتى نفرق بين المندمج والدامج، لأن الشركات التي تكون هي الاصل لابد ان تكون هي الدامجة، والشركات التي تدخل فيها بعد ذلك فهي المندمجة، فحتى نفرق بين الاصل وبين مايدخل الى الاصل فلا بد ان يكون دامج ومندمج، هذا أولاً.

ثانياً: كلمة وتنقضي الشركة او الشركات، ما المقصود بكلمة "تنقضي"؟ هل المقصود منها تزول وتنتهي. ما المقصود منها؟

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة

شكراً معالي الرئيس

معنى ذلك أنها أصبحت شركة جديدة مؤلفة من اندماج الشركتين، فلذلك تنقضي هذه الشركات ولايصبح لها وجود تصبح شركة واحدة.

معالي رئيس المجلس

الدكتور كمال ناصر.

معالي وزير التنمية الادارية

سيدي، قانونياً الانقضاء افضل من كلمة الانتهاء، والانقضاء عبارة قانونية.

المسألة الثانية بالنسبة للذي اشار به الاستاذ خليل، الاندماج بعد ذاته ليس هدفاً، إنما ما ينتظر من

الاندماج هو الهدف، والهدف يكون متلائم لغايات الشركة. فان تكون متكاملة ومتماثلة ضروري لعملية الدمج بحد ذاتها. وبالتالي لايجوز إطلاقاً ان نشطب كلمة متماثلة ومتكاملة.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ خليل

السيد خليل حدادين

اقتنعت.

معالي رئيس المجلس

شيخ عبدالمنعم هل اقتنعت؟

السيد عبدالمنعم ابو زنت

بعد تفصيل ابو الطيب حيث اعتبر الدامج هو الاصل والمندمج هو الفرع، فانا ارى توفيقاً بين هذه وتلك ان نسمى الشركة المدموجة.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ ابراهيم زيد

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

كلمة دمج فاندماج من افعال المطاوعة، يعني تحقق معنى الاندماج، ولايفيدها كلمة دمج فدمج وانما دمج فاندماج، يعني العبارة دقيقة لغوياً، فأرى أن نقى عليها.

معالي رئيس المجلس

ماشى، الشيخ اقتنع بالاقتراح الاصلي، اذن أمامي قرار اللجنة بالموافقة على المادة كما وردت في المشروع مع الاخذ بعين الاعتبار أنه أصبح مطلع المادة يتم اندماج الشركات المنصوص عليها في هذا القانون... الخ. القرار مطروح على المجلس، موافقة. المادة التي تليها.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٢٩)

إذا اندمجت شركتان أو أكثر من نوع واحد في إحدى الشركات القائمة أو لتأسيس شركة جديدة، فتكون الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة الناتجة عن الدمج من ذلك النوع، على أنه يجوز للشركة المحدودة المسؤولية أو شركة التوصية بالاسهم الاندماج في شركة مساهمة عامة قائمة أو تأسيس شركة مساهمة عامة جديدة.

قرار اللجنة

المادة ٢٢٩ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٢٩" مطروحة على المجلس الكريم،

وقرار اللجنة عليها بالموافقة، موافقة.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٣٠)

تغفى الشركة المندمجة ومساهموها والشركة الدامجة الناتجة عن الاندماج من جميع الضرائب والرسوم التي تترتب على الاندماج أو بسببه.

قرار اللجنة

المادة ٢٣٠ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٣٠" مطروحة على المجلس الكريم،

وقرار اللجنة عليها بالموافقة، موافقة.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٣١)

يقدم طلب الاندماج للمراقب مرفقاً بالبيانات والوثائق التالية:

أ - قرار الهيئة العامة غير العادية لكل من الشركات الراغبة في الاندماج أو قرار جميع الشركاء حسب مقتضى الحال بالموافقة على الاندماج وفقاً للشروط والبيانات المحددة في عقد الاندماج في ذلك التاريخ المحدد للدمج النهائي.

ب - عقد الاندماج المبرم بين الشركات الراغبة في الاندماج موقعا من المفوضين بالتوقيع عن تلك الشركات.

ج - قائمة المركز المالي للشركات الراغبة بالاندماج لأقرب تاريخ لقرار الهيئة العامة لكل من الشركات أو قرار الشركاء بالاندماج مصدقة من مدققي حسابات الشركة.

د - البيانات المالية لأخر سنتين ماليتين للشركات الراغبة بالاندماج مصادقاً عليها من مدققي الحسابات.

هـ - التقدير الأولي لموجودات ومطلوبات الشركات الراغبة بالاندماج بالقيمة الفعلية أو السوقية.

و - أي بيانات أخرى يراها المراقب ضرورية.

قرار اللجنة

المادة ٢٣١ موافقة كما وردت في المشروع.

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٣١" مطروحة على المجلس الكريم،
الاستاذ حمزة.

السيد حمزة منصور

استفساري من سعادة رئيس اللجنة حول الفقرة
"ج" ماذا تعني "قائمة المركز المالي"؟ أرجو
التوضيح.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبدالله اخوارشيدة

السيد عبدالله اخوارشيدة

القائمة هنا اصطلاح قانوني جيد لأن الشركة ما
يأتي فقط فيها حسابات مالية، يأتي موجوداتها
وأسمها وحساباتها المالية الموجودة والرصيد
الاحتياطي والاجمالي. فلذلك يجب ان تكون
مفصلة بقائمة كاملة عن أوضاع الشركة،
فالاصطلاح هو قانوني وجيد وأرجو من زميلي
أن يسحب إعتراضه.

معالي رئيس المجلس

الزميل استفسر فقط، بعد التوضيح المادة
مطروحة على المجلس بقرار اللجنة، موافقة.
المادة التالية.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٢٣)

يبلغ قرار مجلس إدارة كل شركة من الشركات
الراغبة في الاندماج إلى السوق والمراقب
ويوقف تداول أسهمها اعتباراً من تاريخ تبليغ
ذلك القرار. وينسحب تداولها بعد انتهاء إجراءات

الاندماج وتسجيل الشركة الدامجة أو الناتجة عن
ادمج.

قرار اللجنة

المادة ٢٣٢ استبدال كلمة (السوق) بعبارة (هيئة
الاوراق المالية).

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٣٢" مطروحة على المجلس الكريم،
الشيخ حمزة.

السيد حمزة منصور

عوداً للمادة "٢٢٥" قبل قليل والتي دافع بعض
الاخوة عن كلمة السوق، أرجو هنا ان نوفق بين
السوق وبين عبارة هيئة الاوراق المالية، أرجو
ان نحدد المصطلح، أرجو ان تتوافق هذه المادة
مع المادة التي سيقترحها... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

معالي الدكتور عبدالله النصور

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم
العالي

سيدي أولاً هذه ليست كلمة لغوية، هذه ليست
كلمة في اللغة فتختار ماتشاء من الكلمات لتعبر
فيه عما في ذهنك. الوضع القائم حالياً هناك
قانون اسمه قانون السوق المالي، الان موجود
ونافذ المفعول. وكما تفضل معالي وزير
الصناعة والتجارة في بدايات هذا القانون حين
قال ان الحكومة اعدت قانونين اثنين واحداها هو
هذا القانون والآخر هو قانون السوق المالية التي
انتهى منها مجلس الوزراء ولم يدفعها الى
مجلس النواب.

السيد عبدالباقي جمو

اندمج لا تعدل إلى، الاندماج في السوق وليس
إلى السوق، آخر السطر الاول من المادة
"٢٣٢".

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة

شكراً معالي الرئيس

الواقع هذا الاستبدال لكلمة السوق جاء من توقع
موضوع قانون الاوراق المالية حتى ينسجم هذا
القانون مع تسميات قانون الاوراق المالية الذي
سيأتي. ولهذا رأينا ان نستبدل هذه العبارة بهيئة
الاوراق المالية... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الدكتور عويضة.

الدكتور محمد عويضة

شكراً معالي الرئيس.

لنلا يظن ان الكلام الذي ذكره سماحة الشيخ هو
التوجه، "إلى" هنا لا تعود للاندماج وإنما هي يبلغ
قرار الاندماج ممكن يكون إلى السوق أو للسوق
وللمراقب.

معالي رئيس المجلس

معالي الدكتور كمال ناصر.

معالي وزير التنمية الادارية

تفسيراً لقرار اللجنة، السوق أحياناً يرد بمعنى
البورصة وأحياناً يرد بمعنى هيئة الاوراق
المالية. هنا يتكلم ليس عن تداول بل عن منع
تداول، وقف تداول والجهة المختصة بوقف

والذلك جاءت اللغة في هذا القانون مستعملة
التعبير الجديد الذي سنقترحه على مجلس النواب
الذي يحكي عن هيئة الاوراق المالية. فلما اللجنة
المالية في هذا المجلس الكريم استمعت إلى وزير
الصناعة والتجارة قبلت منه التعديل الجديد،
تحت عنوان ان القانون في طريقه إلى المجلس
أما ولم يسلم إلى هذه اللحظة فأقترح كما فعلنا
سابقاً استعمال كلمة السوق في كل هذا القانون،
وعدم الموافقة على قرار اللجنة المالية في كل
هذا القانون لانه نحكي عن اسم على غير
مسمى. حتى إذا جاء إلى المجلس القانون الجديد
وأطلق التسمية الجديدة قبلها مجلس النواب،
إحدى المواد فيه تقول يلغى قانون السوق المالي
ويحل محله هذا القانون.

ولذلك ما تفضل به الشيخ حمزة صحيح، ورأي
اللجنة المالية في هذه المرحلة المالية ليس
صحيحاً، ولكن أنا فاهم لماذا غير صحيح،
ونفخي كلمة هيئة الاوراق المالية من كل القانون
ونستعوض عنها بتعبير السوق. وبغير ذلك يكون
خطأ في التسمية والتشريع لايجوز ان يكون به
لغو أو خطأ.

ولذلك أقترح الشيخ حمزة سيدي ينسحب على
كل تعبير جاء في هيئة الاوراق المالية، الا إذا
مر خطأ ولم ننثبه له فيصوب. وأرجو الموافقة
على هذه المداخلة لتصبح قرار من المجلس
بمعنى ان كلمة سوق لأن غيرها غلط... وشكراً

معالي رئيس المجلس

شكراً، الشيخ عبدالباقي

هكذا من الأهل

التداول هي هيئة الأوراق المالية. فهنا الحكمة من قرار اللجنة المالية دون ان يتعارض ذلك مع ما تفضل فيه معالي ابوزهير.

معالي رئيس المجلس

لدي قرار اللجنة ولدي بمعنى ما يتحدث فيه الزميل حمزة وبعض الزملاء، لم يصلني بصورة مقترح ولكن محتوى الكلام بتوحيد المصطلح في كل مواد القانون. الدكتور عبدالله التيسور.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي

إذا سمحت لي أحكي كلامك، يعني كلامك رفض تعديل اللجنة المالية، يعني لاثوافق على استبدال كلمة السوق، تبقى المادة كما جاءت لان ذلك صحيح، واللجنة المالية لما غيرت لان الوزير قال لها القانون على الطريق والقانون لالأن ما وصل.

فنشطب السطر الذي على الشمال، هذا المقصود الذي يحكيه الشيخ حمزة وعويضة وكل اللي حكوا وأنا اويدهم. فيبقى النص الاصلي كما كان بالضبط وليس قرار اللجنة.

معالي رئيس المجلس

لطيف، يعني أنني لدي قرار اللجنة والمادة كما وردت والحسم للمجلس، أطرح بداية قرار اللجنة، من مع قرار اللجنة؟ لم يلجج القرار. هل يزيد المجلس المادة كما وردت في المشروع؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٣٣)

يقوم المراقب بدراسة طلب الاندماج ورفع توصياته الى الوزير اذا كان الاندماج يتعلق بشركة مساهمة عامة، او ينتج شركة مساهمة عامة خلال ثلاثين يوماً وذلك من تاريخ تقديم الطلب.

قرار اللجنة

المادة ٢٣٣ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة مطروحة للمجلس الكريم، الشيخ حمزة.

السيد حمزة منصور

في نهاية المادة "ذلك من تاريخ تقديم الطلب" ارى أن "ذلك" هنا تزيد لاقيمة له، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب، لماذا هذا الحشو وأقترح شطبها.

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة

يجب ان يذكر تقديم الطلب.

معالي رئيس المجلس

هو يقترح شطب كلمة "ذلك" اذا ترون ذلك مناسب؟ مناسب. اذن أطرح قرار اللجنة مع التصحيح، موافقة.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٣٤)

إذا وافق الوزير على طلب الاندماج يشكل (لجنة تقدير) يشترك في عضويتها المراقب او من يمثلهم ومدققو حسابات الشركات الراغبة بالاندماج وممثل عن كل شركة وعدد مناسب من الخبراء والمختصين وتولى اللجنة تقدير جميع موجودات الشركات الراغبة بالاندماج ومطلوباتها لبيان صافي حقوق المساهمين او الشركاء حسب مقتضى الحال في التاريخ المحدد للدمج وعلى اللجنة تقديم تقريرها للوزير مع الميزانية الافتتاحية للشركة الناتجة عن الاندماج خلال مدة لا تزيد على تسعين يوماً من تاريخ احالة الامر اليها، وللوزير تمديد هذه المدة لمدة مماثلة إذا اقتضت الضرورة ذلك وتحدد آداب وأجور اللجنة بقرار من الوزير وتحتملها الشركات الرغبة في الاندماج بالتساوي.

قرار اللجنة

المادة ٢٣٤ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٣٤" قرار اللجنة فيها بالموافقة. الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين

شكراً معالي الرئيس

"إذا وافق الوزير على طلب الاندماج يشكل (لجنة تقدير) يشترك في عضويتها المراقب او من يمثلهم ومدققو حسابات الشركات الراغبة

بالاندماج وممثل عن كل شركة وعدد مناسب من الخبراء والمختصين" تركت مفتوحة العدد. وهذه لجنة حقيقة المرة هذه بدنا نحمي صغار المساهمين كما ورد على لسان معالي نائب رئيس الوزراء.

ولذلك أقترح إضافة وعدد لايزيد عن ثلاث أعضاء كامل اللجنة من الخبراء والمختصين بعد "وكل شركة".

معالي رئيس المجلس

الاستاذ حمزة

السيد حمزة منصور

شكراً معالي الرئيس

نحن نتحدث هنا عن لجنة، وأنا افترض في اللجنة ان يكون لها رئيس. ومن هنا حتى لا يكون تنازع انا اقترح ان يكون النص اذا وافق الوزير على طلب الاندماج يشكل لجنة تقدير برئاسة المراقب ونشطب "او من يمثلهم" وعضوية مدققي حسابات... الخ النص.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد

شكراً معالي الرئيس

الملاحظ يمكن تكون هنا "الواو خطأ" وعدد مناسب من الخبراء والمختصين" فأقترح شطب حرف الواو حتى تكون العبارة وعدد مناسب من الخبراء المختصين. انا أتفق كذلك مع الزميل حدادين بأن عبارة عدد مناسب من الخبراء مطاطة، ولكن أختلف معه في تقدير العدد.

هكذا من الأهل

فأقترح وعدد مناسب من الخبراء لا يقل عن ثلاثة، فقط من الخبراء المختصين.

معالي رئيس المجلس

لدي إقتراح بأن يكون عدد الخبراء لا يزيد عن ثلث كامل اللجنة، وأقترح آخر بأن لا يقل عدد الخبراء عن ثلاثة، وأقترح آخر بأن تكون اللجنة برئاسة المراقب وعضوية الآخرين الموجودين في المادة. الأستاذ اخوارشيدة.

السيد عبدالله اخوارشيدة

أو افق الأستاذ خليل على كل المحاذير بالنسبة لصغار المساهمين لكنني أرجو ان أبين له بأنه عاينا ان لانقيد عدد الخبراء لأن الشركات ممكن يكون لها عدة أعمال وتحتاج الى أكثر من ثلاثة خبراء أو ثلث العدد. هنالك مصانع، هنالك موتو، انت. هنالك إنتاج، فلذلك هذا التقرير يجب ان يكون موفق بخبراء قادرين على أن يعطوا التقرير والتقييم النهائي حتى يقدم الى لجنة التقدير، ولجنة التقدير تقدم المعلومات الى الوزير حتى يتخذ قراره. فأنا أرجو تركها على إطلاقها للمصلحة العامة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الأستاذ الذويب

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية

هنالك خطأ في النسخ الأخير، وتحملها الشركات الراغبة في الاندماج وليس الشركات الراغبة.

معالي رئيس المجلس

أطرح الاقتراحات تباعاً، أطرح بداية الاقتراح بأن يكون عدد الخبراء لا يزيد عن ثلث كامل اللجنة، من مع هذا الرأي؟ لم ينجح.

هناك إقتراح آخر بأن يحدد العدد بأن لا يقل العدد عن ثلاثة، من مع الاقتراح؟ أيضاً لم ينجح الاقتراح.

هناك إقتراح بأن تكون لجنة التقدير برئاسة المراقب وعضوية... الخ النص. من مع الاقتراح؟ أرجو عد الاصوات.

السيد الامين العام

"١٢" من "٤٢"

معالي رئيس المجلس

لم ينجح الاقتراح. تبقى القضية التي تحدث بها الأستاذ سليمان بأنه يرغب بأن تكون من الخبراء المختصين وليس الخبراء والمختصين، شطب الواو. هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح؟ وطبعاً شطبها بغير المعنى، هل يوافق المجلس؟ غير موافق. قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم، موافقة.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٣٥)

على الشركات التي قررت الاندماج اعداد حسابات مستقلة عن أعمالها باشراف مدققي حساباتها من تاريخ قرار الاندماج وحتى الموافقة المقصودة قرر مجلس

ادارتها منفرداً ان يندمج مع الغير، قرر المجلس الاول والثاني والثالث ان يندمج. الان لم تتم عملية الاندماج، هذه مرحلة ضرورية ان كل مجلس من المجالس يقرر.

أكمل "على الشركات التي قررت الاندماج إعداد حسابات مستقلة عن أعمالها باشراف مدققي حساباتها من تاريخ قرار الاندماج" طبعاً في كل منها، "وحتى الموافقة على قرار الاندماج النهائي"، التي صار جلسة للجميع وفيه مراقب الشركات.

المادة هذه تحكي عن ما قبل إكمال العمليات، المادة ٢٣٦ تحكي عن الحصيلة الكلية.

"وتعرض نتائج أعمال هذه الشركات للفترة المذكورة على الهيئة العامة غير العادية المشتركة او الاجتماع المشترك للشركاء حسب الحال بتقرير مصدق من مدققي حساباتها لأقرارها".

الان أنتقل للمادة "٢٣٦" الفقرة "ج" دعوة الهيئة العامة غير العادية للمساهمين في الشركات الداخلة في الاندماج" الان صار ذلك اجتماع للثلاثة أطراف معاً وبحيث يتم إقراره بأغلبية ٧٥٪ من الاسهم الممثلة في الاجتماع وليس من الاسهم.

المادتين مختلفات واعتقد ان قرار اللجنة المالية اذا نزع هذه المادة يحدث فراغ للفترة مابين القرارات الثلاث المفردة لكل من الشركات والقرار الجماعي الذي يتوج كل هذا الموضوع. فأرجو إبقاء المادة كما وردت حتى تبقى سلامة

على قرار الاندماج النهائي وتعرض نتائج أعمال هذه الشركات للفترة المذكورة على الهيئة العامة غير العادية المشتركة او الاجتماع المشترك للشركاء حسب الحال بتقرير مصدق من مدققي حساباتها لأقرارها.

قرار اللجنة

المادة (٢٣٥) حذف المادة لورود مضمونها في المادة (٢٣٦) الفقرة (ج) مع مراعاة اعادة الترتيب.

معالي رئيس المجلس

القرار مطروح على المجلس، الدكتور عبدالله النصور.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي

سيدي الرئيس، هذه المادة تقول اللجنة المالية بحذفها لانها مضمونة في المادة "٢٣٦" انا ظلمت أقرأ المادة "٢٣٦" لاطول وقت ممكن، لم أجد ان المادة "٢٣٥" هي نفسها المادة "٢٣٦". المعاني مختلفة كلياً، وحتى الفقرة "ج" ليست بديلاً للمادة "٢٣٥".

ولذلك اذا سمح لي معالي الرئيس أقرأ المادة "٢٣٥" والفقرة "ج/٢٣٦".

المادة "٢٣٥" "على الشركات التي قررت الاندماج اعداد حسابات مستقلة عن أعمالها باشراف مدققي حساباتها من تاريخ قرار الاندماج وحتى الموافقة على قرار الاندماج النهائي" يعني يوجد فترة انتقالية معالي الرئيس، كل شركة من الشركات المقصودة قرر مجلس

هكذا من الأهل

العمل... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ اخوارشيدة

السيد عبدالله اخوارشيدة

وانا مثل معالي ابو زهير عندما درست هذه المادة والمادة التي تليها وجدت فروق كبيرة جداً. هذا تهيئة أعمال ويجب ان تكون الشركات التي طلبت الاندماج تهيء أعمالها وتكيف نفسها وتقدم وضعها كاملاً أمام الهيئة المشتركة التي تعقد الاجتماع لتأسيس الشركة الجديدة.

فيما يلي في المادة "٢٣٦" أجوز لنفسني بأن أقول هو أمور إجرائية حسب القانون تسير بعد أن تنتهي كافة الاوضاع. فلذلك انا مع بقاء المادة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

الرأي للمجلس الكريم، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة

الواقع في الفقرة "ج" لما تدعى الهيئة العامة المشتركة فتكون من باب أولى ان تكون مقدمة لكل سجلاتها وموجوداتها والتي تتضمنها الفقرة "ج" فلا يعقل أن تجتمع هيتين دون تقديم هذه المعلومات. فلذلك رأينا ان هذا الموضوع هو زائد.

معالي رئيس المجلس

حسناً، اذن أطرح القرار على المجلس الكريم، هناك قرار اللجنة وهناك المادة كما وردت في المشروع، واستمعتم للأراء المختلفة في هذا الموضوع.

أطرح بداية قرار اللجنة بحذف المادة، من مع

قرار اللجنة؟ لم ينجح قرار اللجنة.

اذن المادة كما وردت في المشروع؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٣٦)

يشكل الوزير لجنة تنفيذية من رؤساء وأعضاء مجالس ادارات الشركات الراغبة بالاندماج او مديريها حسب مقتضى الحال ومدققي حسابات الشركات للقيام بالاجراءات التنفيذية للاندماج وبخاصة مالي :

أ - تحديد أسهم المساهمين او حصص الشركاء في الشركات الداخلة في الاندماج من خلال تقديرات (لجنة التقدير) المنصوص عليها في المادة (٢٣٩) من هذا القانون.

ب- تعديل عقد التأسيس والنظام الاساسي للشركة الدامجة اذا كانت قائمة او اعداد عقد التأسيس والنظام الاساسي للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج.

ج- دعوة الهيئة العامة غير العادية للمساهمين في الشركات الداخلة في الاندماج لقرار مالي على ان يتم اقرارها بأغلبية (٧٥٪) من الاسهم الممثلة في الاجتماع لكل شركة على حدة :

١- عقد تأسيس الشركة الجديدة ونظامها الاساسي او العقد والنظام المعدلين للشركة الدامجة.

٢- نتائج إعادة تقدير موجودات الشركات ومطلوباتها والميزانية الافتتاحية للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج.

٣- الموافقة النهائية على الاندماج.

د - تزود اللجنة التنفيذية المشار اليها في هذه المادة المراقب بمحضر اجتماع الهيئة العامة المشتركة وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ انعقاده.

قرار اللجنة

المادة ٢٣٦ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٣٦" قرار اللجنة عليها بالموافقة، الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين

شكراً معالي الرئيس

انا اعتقد ان هناك خطأ تحديد أسهم المساهمين او حصص الشركاء في الشركات الداخلة في الاندماج من خلال تقديرات (لجنة التقدير) المنصوص عليها في المادة (٢٣٩) من هذا القانون" المعني المادة "٢٣٤".

معالي رئيس المجلس

لجنة التقدير اول ما وردت في المادة "٢٣٤" أعتقد الكلام صحيح. الاستاذ سليمان السعد.

السيد سليمان السعد

شكراً معالي الرئيس.

الفقرة "ج" "دعوة الهيئة العامة غير العادية للمساهمين في الشركات الداخلة في الاندماج لقرار مالي على ان يتم اقرارها بأغلبية ٧٥٪ من الاسهم الممثلة في الاجتماع لكل شركة على حدة" ٧٥٪ لكل شركة، فأعتقد ان هذا يعرقل حتى عملية الاندماج لانه ممكن ان يكون هناك امر كيدي، لماذا لا نقول ٧٥٪ من الاسهم الممثلة

في الاجتماع ونقف عن هذا الحد، يعني شطب عبارة "لكل شركة على حدة"... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الدكتور عويضة.

الدكتور محمد عويضة

أرجو من الاخ سليمان سحب إقتراحه لانه في هذه الحالة ممكن شركة كبيرة تبلغ كل الـ ٧٥٪

وما يعود اندماج.

السيد سليمان السعد

اسحب الاقتراح.

معالي رئيس المجلس

شكراً، قرار اللجنة لدي بالموافقة مع الانتباه لتعديل رقم المادة لتصبح "٢٣٩" الواردة في المادة، القرار مطروح للمجلس الكريم، موافقة.

المادة التي تليها.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٣٧)

أ - تتبع اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة بمقتضى هذا القانون لتسجيل الشركة الدامجة او الناتجة عن الاندماج وشطب تسجيل الشركات المندمجة.

ب- يعلن المراقب في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين لمرتين متتاليتين موجزاً عن عقد اندماج ونتائج إعادة التقدير والميزانية الافتتاحية للشركة الدامجة او الناتجة عن الاندماج وعلى نفقة الشركة.

قرار اللجنة

المادة ٢٣٧ موافقة كما وردت في المشروع.

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس
المادة "٢٣٧" مطروحة على المجلس الكريم
وقرار اللجنة عليها بالموافقة، موافقة.
السيد رئيس اللجنة
المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٣٨)

تستمر مجالس ادارة الشركات التي قررت
الاندماج قائمة الى ان يتم تسجيل الشركة
الدامجة او الناتجة عن الاندماج وعندها تقوم
اللجنة التنفيذية المشار اليها في المادة (٢٤١)
بتولي ادارة الشركة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً
تدعو خلالها الهيئة العامة للشركة الدامجة او
الناتجة عن الاندماج لانتخاب مجلس ادارة جديد
بعد توزيع الاسهم الناتجة عن الاندماج وتنتخب
مدققي حسابات الشركة.

قرار اللجنة

المادة ٢٣٨ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس
المادة "٢٣٨" مطروحة على المجلس الكريم،
موافقة.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٣٩)

لوزير اصدار التعليمات الخاصة باجراءات
الاندماج وتسوية الاعتراضات المقدمة عليه.
قرار اللجنة
المادة ٢٣٩ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٣٩" مطروحة على المجلس، الاستاذ
سليمان.

السيد سليمان السعد

شكراً معالي الرئيس.

"لوزير اصدار التعليمات الخاصة باجراءات
الاندماج وتسوية الاعتراضات" طبعاً الوزير كان
يده يشكل لجان تقدير وغير ذلك وهي تقريباً
نوعاً من التعليمات، اما الان على الوزير اصدار
التعليمات يعني يجب على الوزير ان يصدر
التعليمات اللازمة..... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الاستاذ حمزة.

السيد حمزة منصور

انا اتفق في المضمون مع الشيخ سليمان السعد
واقول يصدر الوزير التعليمات الخاصة
باجراءات الاندماج وتسوية الاعتراضات. ينبغي
ان يكون بين يدي اللجنة او أي جهة تعليمات
واضحة محددة.

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة

ما فيه مانع.

معالي رئيس المجلس

ما فيه مانع، الرأي لكم، هل ترون ان تبدأ المادة
بيصدر الوزير التعليمات الخاصة... الخ، موافقة.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٤٠)

أ - يجوز لحملة اسهم اسناد القرض ودائني
الشركات المندمجة او الدامجة ولكل ذي مصلحة
من المساهمين او الشركاء الاعتراض على
الوزير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان
الصفحة المحلية بمقتضى أحكام المادة (٢٤٢)
على ان يبين المعارض موضوع اعتراضه
والاسباب التي يستند اليها والاضرار التي يدعي
ان الاندماج قد ألحقها به على وجه التحديد.

ب- يحيل الوزير الاعتراضات الى المراقب
للبت فيها واذا لم يتمكن من تسويتها لأي سبب
من الاسباب خلال ثلاثين يوماً من إحالتها اليه
يحق للمعارض اللجوء الى المحكمة، ولا توقف
هذه الاعتراضات او الدعوى التي تقام لدى
المحكمة قرار الإيداع.

قرار اللجنة

المادة ٢٤٠ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٤٠" مطروحة على المجلس الكريم،
الدكتور همام.

الدكتور همام سعيد

"هناك خطأ لغوي، يجوز لحملة أسهم اسناد
القرض ودائني الشركات المندمجة او الدامجة
ولكل ذي مصلحة، وليس "ولكل ذي مصلحة".

معالي رئيس المجلس

الاستاذ حمزة.

السيد حمزة منصور

باسيدي اضيف الى ما أشار اليه الدكتور همام
سعيد، في السطر الثالث "خلال ثلاثين يوماً من
تاريخ إعلان الصحف المحلية" هو ليس إعلان
الصحف اليومية، هو من تاريخ الاعلان في
الصحف اليومية.

معالي رئيس المجلس

أعتقد تصحيحات الاخطاء، اذا سمح لي الزملاء،
أعتقد أنها في موقعها. قرار اللجنة مع
التصحيحات التي وردت من الزملاء مطروحة
على المجلس، موافقة.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٤١)

اذا لم يراع في الاندماج أي حكم من أحكام هذا
القانون او جاء مخالفاً للنظام العام فلكل ذي
مصلحة رفع الدعوى لدى المحكمة للطعن في
الاندماج والمطالبة ببطالته وذلك خلال ستين
يوماً من تاريخ الاعلان عن الاندماج النهائي
على أن يبين المدعي الاسباب التي يستند اليها
في دعواه وبخاصة ما يلي :

أ - اذا تبين أن هناك عيوباً تبطل عقد الاندماج
او كان هناك نقص جوهري واضح في تقدير
حقوق المساهمين.

ب- اذا كان الاندماج ينطوي على التعسف في
استعمال الحق او ان هدفه كان تحقيق مصلحة
شخصية مباشرة لمجلس ادارة أي من الشركات
الداخلية في الاندماج او لأغلبية الشركاء في أي

هكذا من الأصل

منها على حساب حقوق الأقلية.

ج- إذا قام الاندماج على التضليل والاحتيال أو ترتب إلى الاندماج أضرار بالدائنين.

د - إذا أدى الاندماج إلى احتكار أو سبقة احتكار وتبين أنه يلحق أضراراً بالمصلحة الاقتصادية العامة.

قرار اللجنة

المادة ٢٤١ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٤١" مطروحة على المجلس الكريم، الاستاذ حمزة.

السيد حمزة منصور

في الفقرة "ج" على الاندماج وليس "الى الاندماج"

معالي رئيس المجلس

الاستاذ خليل

السيد خليل حدادين

في المادة "٢٤١" إذا لم يراع في الاندماج أي حكم من أحكام هذا القانون أو جاء مخالفا للنظام" نخليها لواحد يعترض ذو مصلحة، طيب ماهي وظيفة مراقب الشركات؟ أنا اعتقد هنا لازم ينص على مراقب الشركات ان يتصرف.

معالي رئيس المجلس

ماهو اقتراحك تحديداً؟

السيد خليل حدادين

أقترح ان نضيف أنه على المراقب ان يمشي بالاجراءات مثل الذي له مصلحة.

معالي رئيس المجلس

أريد نص محدد حتى أطرحه على المجلس.

الاستاذ عبدالله اخوارشيدة

السيد عبدالله اخوارشيدة

يا سيدي هنا هذه تتكلم عن إجراءات انتهت وختمت الآن لكل ذي مصلحة بالشركات المندمجة أو الشركة الدامجة ان يقيم الدعوى للأسباب الواردة. هنا ليس هناك دور للمراقب نهائياً، هنا حقوق استجبت لكل ذي مصلحة بعد ان تم القرار وانتهى وأعلن. فذلك أرجو من زميلي ان يتيبها بدقة... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

اقتنعت استاذ خليل؟ إذن المادة "٢٤١" مطروحة على المجلس الكريم وقرار اللجنة عليها بالموافقة، موافقة.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٤٢)

لايوقف الطعن ببطلان الاندماج استمرار العمل به الى ان يصدر قرار من المحكمة بالبطلان ويجوز للمحكمة عند النظر في دعوى البطلان ان تحدد من تلقاء ذاتها مهلة لتصحيح الاسباب التي أدت الى الطعن بالبطلان، ولها رد الدعوى بطلب البطلان اذا قامت الجهة المعنية بتصحيح الأوضاع قبل النطق بالحكم.

قرار اللجنة

المادة ٢٤٢ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٤٢" مطروحة على المجلس الكريم، الاستاذ سليمان.

السيد سليمان السعد

شكراً معالي الرئيس.

المادة "٢٤٢" "لايوقف الطعن ببطلان الاندماج استمرار العمل به الى ان يصدر قرار من المحكمة بالبطلان ويجوز للمحكمة عند النظر في دعوى البطلان... الخ" طيب ماهي اذن النتيجة، الا يلحق هذا ضرر بالاندماج او بهذه الشركة او بالمساهمين اذا أوقفنا العمل ببطلان الاندماج؟ بمعنى آخر أنا أقترح شطب هذه العبارة لأنه اذا كان هناك قرار بالبطلان يجب ان يوقف الاندماج، لكن هنا لايقف الطعن بالاندماج ببطلان الاندماج" او لايقف الطعن ببطلان الاندماج استمرار العمل به. أنا اعتقد ان هذا خطأ ممكن يلحق الضرر بالاندماج وبالمساهمين وبالشركات، فمن هنا أنا أقترح شطب هذه العبارة وان تبدأ العبارة من عند "يجوز للمحكمة عند النظر.... الخ."

معالي رئيس المجلس

الدكتور عويضة.

الدكتور محمد عويضة

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة صدر المادة ورد في مادة مسابقة، وهذا تكرار، وللأسف مايحضرني الآن رقم المادة السابقة أظن المادة "٢٣٤" وبالتالي ممكن تصبح المادة "يجوز للمحكمة عند النظر في دعوى البطلان ان تحدد من تلقاء ذاتها مهلة لتصحيح

الاسباب التي أدت الى الطعن بالبطلان ولها رد الدعوى... الخ" مع أنه المادة كلها تحصيل حاصل والمحكمة لها ذلك ولا أحد يشكل أي قيد على المحكمة. ولذلك إما أن يحذف صدر المادة فقط ولتكراره في المادة ٢٣٤ او تحذف كل المادة باعتبار أن المحكمة لها سلطان على هذه وعلى غيرها، ولا تفيد هذه الاجازة الموضوعية للمحكمة، لاتفيد معنى جديد... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ اخوارشيدة.

السيد عبدالله اخوارشيدة

هنا نحن أمام حالة قانونية، لسنا أمام عواطف، نحن في المادة السابقة أقرينا بأن المحكمة لاتستطيع الا بقرار منها. يعني مجرد تقديم طلب بطلان نقول لشركة رأسمالها ٥٠-٦٠ مليون او قفا إجراءاتكم!!! لا، الا اذا اقتنعت المحكمة بان هنالك سبب مباشر وأكيد ومصلحة عامة ليس فقط للطاعن، ولغيره توقف العمل الاجرائي بالنسبة لاعلان الشركة.

أما هنا نحن نقول عن حقوق والمادة هذه أعطت للمحكمة حتى لاتوقف الاجراءات ان تعطي مهلة للشركة. ممكن ترتكب الشركة خطأ بسيط، صاحب المصلحة يقول أنا رأيت في المكان الفلاني خطأ فنقول صحح الاجراءات. فذلك هذه المادة يجب ان تبقى كما كانت وهي لغة قانونية ومصالح المساهمين الصغار والكبار والنظام العام وكله. يجب ان تبقى كما هي وأرجو من الزملاء ان يعتبروها صحيحة... وشكراً.

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس

معالي الدكتور عبدالله النصور.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي

اعتباراً من المادة "٢٤٠" يحكي عن حقوق الغير بالاعتراض واعطاهم منازل ودرجات، ليس كل من يعترض اعتراضه مهم في هذا القانون. إذا كان المعارض له اسناد قرض أو دائن للشركة هو يعترض للوزير، أما المعارضون الآخرون فيعارضون للمحكمة، إذن هناك اعتراضات إدارية واعتراضات قانونية.

إذا تبين في هذه المادة (٢٤٢) أن الأسباب المؤدية إلى الطعن، لايفصل قرار دمج الشركات في بعضها بسبب أي خطأ مهما كان وزنه إذا قام القانون على الشركة بتصويب ذلك الوضع. إذن حتى لا يكون الطعن لأغراض العرقلة أو للمنافسة بين الشركات، يرى أي مشكلة في الشكل يعرقل ويخرب كل الموضوع.

القانون هنا ماذا يقول، إذا واحد اعترض اعتراض وإقامت الشركة بفهمه وتصويب وضعها معناه لا يوجد سوء نية ولا تدليس ولا شيء فتبقى سائرة في عملية الدمج، إذا تبين غير ذلك يعتبر منسوخ ومحلول.

الآن إذا المجلس الكريم قبل هذا التسيب ووافق على المادة "٢٤٢" كما جاءت فلي بعد إذن سيدي الرئيس أن أرجو، مادام نحن نحكي في المادة "٢٤٢" مر علينا خطأ في المادة "٢٤٠" للكشف حين أشارت إلى هذه المادة ٢٤٢ بالخطأ

في المادة "٢٤٠" في السطر الثالث "بمقتضى أحكام المادة ٢٤٢ التي الآن نحكي فيها، وهذا خطأ، لعلنا بين الأمرين. إنما قصد هناك المادة "٢٣٧"، فالرجاء تصويب هذا الخطأ الطباعي لأن الإشارة تخلق إخلال كبير في المعنى.

يعني تصبح المادة "٢٤٠" في سطرها الثالث بمقتضى أحكام المادة "٢٣٧" والتي تحكي عن الاعتراض الإداري، أما المادة "٢٤٢" تحكي عن اعتراض قانوني. وأنا تثبت من رأيي هذا بالعودة إلى مراقب الشركات الموجود في الخلف فهذا خطأ طباعي نرجو من المجلس الكريم السماح لنا بتصويبه... شكراً سيدي.

الدكتور محمد عويضة

أنا أسحب إقتراحي.

معالي رئيس المجلس

أطرح إقتراح الزميل سليمان السعد بشطب صدر المادة "لايوقف الطعن" إلى كلمة "يجوز" من مع هذا الإقتراح؟ لم ينجح الإقتراح. أطرح المادة "٢٤٢" على المجلس وقرار اللجنة عليها بالموافقة، موافقة.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٤٣)

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام ومدققو الحسابات لكل من الشركات المندمجة أو الدامجة مسؤولون بصفة شخصية تجاه الغير عن أي مطالبات أو التزامات أو ادعاءات يدعى بها

على الشركة ولم تكن مسجلة أو لم يتم الاعلان عنها قبل تاريخ الدمج النهائي والمحكمة اعفاء اولئك الاشخاص من هذه المسؤولية اذا ثبت لها أنهم لم يكونوا مسؤولين عن تلك الالتزامات والمطالبات أو لم يكونوا يعلمون بها.

قرار اللجنة

المادة ٢٤٣ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٤٣" مطروحة على المجلس الكريم، موافقة.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٤٤)

تنتقل جميع حقوق والتزامات الشركات المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الشركة الناتجة عن الاندماج حكماً بعد انتهاء إجراءات الدمج وتسجيل الشركة وفقاً لأحكام هذا القانون، وتعتبر الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج خلفاً قانونياً للشركات المندمجة وتحل محلها في جميع حقوقها والتزاماتها وذلك في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج مع عدم الإخلال بحقوق الدائنين.

قرار اللجنة

المادة ٢٤٤ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٤٤" مطروحة على المجلس الكريم، الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين

شكراً معالي الرئيس.

"وتعتبر الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج خلفاً قانونياً للشركات المندمجة وتحل محلها في جميع حقوقها والتزاماتها" لحد هنا تمام، لكن الذي يأتي بعدها "وذلك في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج" حقيقة هذه الاضافة الاخيرة تعطي حق للمندمجين يضعوا في عقدهم يأكلوا تجارة الآخرين. أنا أعتقد يجب شطب من عند "وذلك" والابقاء على باقي المادة.

معالي رئيس المجلس

الدكتور عبدالله النصور.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي

سيدي من حق الزميل ان يتخوف من ذيل هذه المادة، هذه المادة تقول اذا اندمجت الشركات مع بعضها وناس لهم حقوق عليها نعالج هذه الحقوق تقول اذا اتفقت الشركتان المندمجتان وأعلن ذلك قبل الاندماج فهما مسؤولتان ضمن شروط الاندماج. اما ما لم يسند إلى الشركة المندمجة من التزامات إنما يلتزم به مؤسسو الشركتين أو الأكثر القدامى.

لنقرأ المادة "٢٤٢" تنتقل جميع حقوق والتزامات الشركات المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج حكماً بعد انتهاء إجراءات الدمج وتسجيل الشركة وفقاً لأحكام هذا القانون.

الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج هي الخلف القانوني تتحمل كل ما على الشركات المندمجة قديماً من واجب، وذلك في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج" شركة جديدة ملتزمة بما اتفق عليه في شروط الاندماج، ولكن هذا

هكذا من الأصل

لا يعفي المندمجين القادامي من واجباتهم إزاء الغير قانونياً ومادياً، ولا تسقط هذه المادة حقوقهم. ولذلك قالت "وتحل محلها في جميع حقوقها والتزاماتها وذلك في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج مع عدم الإخلال بحقوق الدائنين.

معالي رئيس المجلس
الاستاذ عبدالله.

السيد عبدالله اخوارشيدة
شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة جرى نقاش بيننا وبين اللجنة ويجب على رئيس اللجنة ان يسمعنا في المناقشة التي جرت. لو دقق معالي زميلي ابوزهير في المادة لوجد ان هذا العجز يجتث المادة من أساسها. نحن أمام حقوق، هنا يوجد خلف قانوني، والخلف القانوني هذا يقوم بالحقوق والالتزامات والواجبات التي عليه من دائنين وغيره.

إذا وضعنا ذلك في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج مع عدم الإخلال، هذه الأمور تسود للأخوان أصحاب المصلحة في الشكوى. إذا كانت الشركة لا يسمح عقد تصحيحها بأي حق عليه ان يعود الى الشركة العضو التي تشكلت، فهذه قضية محاكم.

فلذلك أنا مع شطب العبارة كاملة " وذلك في حدود ما اتفق عليه.. الخ" لان هذا لغو قانوني وتخريب للمادة من أساسها. لذلك أنا مع شطب عجز المادة كما اقترح الزميل خليل حدادين.

معالي رئيس المجلس
الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين

ياسيدي أنا فهمت من معالي ابوزهير ان الشركات التي اندمجت تظل مسؤولة، لا يا سيدي المادة تقول الشركة الجديدة المندمجة هي الخلف القانوني لتلك الشركات، ولذلك يجب ان تكون مسؤولة عن التزاماتها.

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة

شكراً معالي الرئيس

الواقع بعد ان رفعنا هذا القانون الى المجلس تأملنا هذه المادة وهذه الفقرة، فأينما فعلاً أنه أولى ان يشطب العجز من هذه المادة لأنه يؤثر على منطق المادة وعلى أغراض المادة التي صيغت.

معالي رئيس المجلس

الدكتور عبدالله النصور.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي

سيدي بعد سماع ايضاح الزميل عبدالله اخوارشيدة والسيد رئيس اللجنة وحديثي مع مراقب الشركات، وبما أن المادة "٢٤٥" سوف تحل أي إشكال إذا ظهرت التزامات أو ادعاءات على إحدى الشركات المندمجة بعد الدمج النهائي وكانت قد أخفيت من بعض المسؤولين أو العاملين في الشركة فتدفع لأصحابها... الخ. فإذا شطب عجز المادة كما يقترح الزملاء فالامر مغطى بالمادة "٢٤٥" ونحن نؤيده ونوافق مع هذا الطرح ونؤيد إقترح الزملاء ونوافق على هذا

الشطب.

معالي رئيس المجلس

اذن أطرح الاقتراح بشطب هذا الجزء الذي اقترحه الزميل خليل حدادين، من يوافق على الاقتراح؟ ماشي. قرار اللجنة مع التعديل؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٤٥)

إذا ظهرت التزامات أو ادعاءات على إحدى الشركات المندمجة بعد الدمج النهائي وكانت قد أخفيت من بعض المسؤولين أو العاملين في الشركة فتدفع لأصحابها من قبل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الدمج، ولها حق الرجوع بما دفعته على أولئك المسؤولين أو العاملين وتحت طائلة العقوبات المقررة لذلك العمل بموجب القوانين المعمول بها.

قرار اللجنة

المادة ٢٤٥ موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

المادة "٢٤٥" مطروحة على المجلس وقرار اللجنة عليها بالموافقة، موافقة. شكراً السيد رئيس اللجنة.

كما نوهت خلال الجلسة ان زملاء عديدين طالبين في ما يستجد من أعمال، أعطي بعض الزملاء بم. سجعنا فيه الوقت وأرجو ان يختصر انرملاء ما امكن في هذا الموضوع. الاستاذ سليمان السعد.

السيد سليمان السعد

شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد.

أطرح على مجلسكم الكريم وعلى مسامع الحكومة الموقرة هذه القضايا الملحة.

القضية الأولى: راجعني عدد من عمال الآثار وأهلهم في محافظتي جرش وعجلون يذكرون فقرهم وفاقتهم على أبواب العيد المبارك، وليس في أيديهم ما ينفقون على أنفسهم ولا على عيالهم لعدم تمكنهم من إستلام مستحقاتهم عن شهر كانون ثاني لهذا العام. حيث اعتذرت دائرة الآثار العامة عن صرف أجورهم متذرة بجريمة السرقة التي تمت في دائرة الآثار العامة، واختفت بموجبها كافة أجور عمال الآثار في محافظتي جرش وعجلون في هذا الشهر وقيمتها "٢٤" ألف دينار. وأنا لا أسأل عن تفاصيل هذه الجريمة أو نتائج التحقيق التي توصلت إليها دائرة الآثار العامة لان هذا سيكون محور سؤال موجه الى معالي وزير السياحة والآثار. ولكنني أسأل معاليه هنا وأملني أن تجد أسر هؤلاء العمال الجواب الشافي والمستعجل من معاليه، وأقول ألم يكن باستطاعة وزارة السياحة والآثار ان تقوم بصرف أجور هؤلاء العمال، أو ان تطلب من الحكومة ان تتدخل سريعاً لصرف أجورهم قبل حلول العيد المبارك من أي بند من بنود الموازنة العامة يمكن صرف أجورهم منه.

هكذا من الأهل

أما القضية الثانية، فقد اشتكى البنا أكثر من مرة أبناء بلدنا الذين تم إبتعائهم الى جامعات القطر العراقي الشقيق من قلة المستحقين والمنح الشهيرة التي تصرف لهم، حيث لا تزيد هذه المنح عن "١٨٠" دينار عراقي، وقيمتها لا تزيد في أحسن الاحوال عن سبعة قروش اردنية، وقد نقلت هذه الشكوى الى دولة رئيس الوزراء في بداية العام الدراسي ووعدني بإيجاد الحل السليم لمشكلة هؤلاء الطلاب. ومازلت أنتظر هذا الحل الى الان.

ولختصاراً أنتقل الى القضية الثالثة...

معالي رئيس المجلس

ياشيخ سليمان وقتك تجاوزته، لو سمحت.

السيد سليمان السعد

دقيقة واحدة لو سمحت، قضية ملحة جداً، أرجو أن تسمح لي واستسمح الاخوان.

معالي رئيس المجلس

ليس الاخوان الذين يسمحون لك، أنا الذي اسمح لك مع احترامي وتقديري للاخوان، إذا كنت تقصد الاخوان الجماعة أو الاخوان الاعضاء.

السيد سليمان السعد

ارجوك يا معالي الرئيس، نشرت بعض وسائل الاعلام يوم أمس لقاءً صحيفياً مع رئيس بلدية الزرقاء، فصال وجال في ذلك اللقاء، وأنا لا أتدخل في طرح الافكار الحرة وبأسلوب ديمقراطي، سواء اختلفت أو اتفقت مع صاحب هذه الافكار. أما أن يصل الامر الى حد التهمج على الناس وخصوصاً على نواب الامة فأعتقد

ان هذا يعتبر تجاوزاً يجب ان يوضع له حد. فكيف يتجرأ رئيس بلدية الزرقاء على نواب الامة ويقول في ذلك اللقاء الصحفي ثلاثة أرباع النواب كذابون. من هنا معالي الرئيس أنا مخاطب هذا المجلس الكريم والحكومة الموقرة أيضاً أن تحيل رئيس بلدية الزرقاء الى المحاكمة بتهمة الشتم والتحقير وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، فقط في الجزء الاخير وردني أيضاً مذكرة من بعض الاخوان، مذكرة وردت من الدكتور بسام العموش، لكن أود أن اذكر أيضاً للمجلس فيما يتعلق بالنقطة الاخيرة التي ذكرتها يا شيخ سليمان. أنا طالعت جريدة السبيل أمس وقرأت المكتوب فيها، وبعد أن قرأت ماكتب في الجريدة أرسلت مذكرة لمعالي وزير العدل، وسأفراً لكم المذكرة التي أرسلتها لمعالي وزير العدل حول هذه القضية "معالي وزير العدل الأكرم"

بعد التحية... لقد صدمت لمطالعتي جريدة السبيل العدد "١٦٨" تاريخ ١٧/١١/٩٧ سؤال الموافق ٢٤/١٨ شباط ١٩٩٧ والحديث الوارد على لسان رئيس بلدية الزرقاء الذي يقول ان ثلاثة أرباع النواب كذابون.

أرسل لمعاليكم عدد الجريدة راجياً اتخاذ كافة الاجراءات القانونية بحق كل من أساء لأعضاء مجلس النواب سواء صاحب الحديث أو الجريدة أو محرريها. ولكننا على ثقة بأن القضاء العادل

هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة؟

موافقه.

الفقرة (ب) مطروحة للمجلس الكريم.

موافقه؟

موافقه.

الفقرة (ج) مطروحة للمجلس.

موافقه.

الفقرة (د) مطروحة للمجلس.

الاستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

سيدي انا اريد ان افهم هذا النص القانوني انا لا اقدر ان افهمه ما الحاجة له، نحن قلنا ان اللجنة الملكية هي مجلس الجامعة ورئيس اللجنة الملكية هو رئيس الجامعة الى ان يتم تعيينهم لماذا هذا النص الجديد تتولى اللجنة الملكية لجامعة البلقاء التطبيقية جميع الصلاحيات المتعلقة بالجامعة ما معنى ذلك، بما في ذلك الاشراف على الموازنة وابرام العقود ما معنى ذلك يعني كل عقد في الجامعة على كل اعضاء اللجنة الملكية الخاصة ان يوقعوا هل هذا هو المقصود وضعنا الاحتياطات في (أ، ب، ج) اننا في قانون الجامعات الاردنيه في صلاحيات موزعه بين الرئيس وبين المجالس قلنا الى ان تقوم هذا المجالس يقوم بعملها ما يلي/ فلماذا ورد النص (د) من وجهة نظر قانونية؟ اريد ان افهم من وجهة نظر قانونية ما هي الحاجة للفقرة (د).

معالي رئيس المجلس:

معالي الدكتور عبد الله.

معالي وزير التعليم العالي:

انا الحقيقة عندما وضعت مسودة هذا التعديل انا تساءلت عن الحكمة، وظننت ان مجالس الجامعة له حق ابرام العقود وشراء الارض والقيام بالابنية والاستقراض.

وجد المستشارون الاردنيون ان مجلس الجامعة في قانون الجامعات لا يملك الصلاحيات الادارية والقانونية، ولذلك أي ان (أ) لا تكفي وبالمضرورة (ب) لا تكفي وبالمضرورة (ج) لا تكفي فوضعت هذه العبارة التي جعلت اللجنة هي صاحبة الحق الاداري والمالي الى حين نشوء الهيئات والشخصيه الاعتباريه لان الشخصيه الاعتباريه ليست قائمة في الوقت الحاضر هذا هو ما علمته بالضبط والقانونيين ادري وأعرف وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الاستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

انا اتمنى معالي وزير العدل ان يشاركني الرأي، (د) نسفت كل ما قبلها، يقول لك تتولى جميع الصلاحيات المتعلقة بالجامعة.

صلاحيات الرئيس بالعميد بكل شيء وهذا ليس الهدف في صلاحيات بقانون الجامعة الجامعات لإبرام العقود، العقود يبرمها رئيس الجامعة نتيجة قرارات صادرة عن لجان العطاءات القرارات الادارية بالتعيين يصدرها رئيس الجامعة نتيجة القرارات الصادرة عن مجالس الاقسام ومجالس الكليات، هذه المادة مفتوحة بأسلوب من اراد ان يغطي او يستر ما

هكذا من الأهل

يعيب برداء واسع فقط، النصوص القانونية
نصوص محدده لا يأتي يقول في رئيس جامعة
وفي مجلس وفي وفي بختها ان اللجنة الملكية
تشرف على جميع الشؤون وتوقع العقود يعني
بمعنى آخر ان أي عقد آخر بين الجامعة وبين
أي متعهد سيوقع من كل اعضاء اللجنة لا يجوز
ان يوقعه الرئيس لوحده شكراً.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور عبد الله النور.

معالي وزير التعليم العالي:

سهوت معالي الرئيس عن ذكر عنصر ان
هذا النص اخذ من جميع الجامعات السابقة يعني
عندما انشئت الجامعة الهاشمية جاء هذا النص
وحين انشئت البرموك وموته _ _ _ السخ فلا
اعتقد حصلت اية مشكلة في تلك النصوص وان
المحذور الذي يخشاه الزميل لا قائماً لأن
للجنة الملكية المقصود باكثرية ليس المقصود
بكل عضو على افراد وهذا ما ادي وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

إذا ما في اقتراحات جديدة زملائي نطرح
الامر على التصويت، معالي الزميل يترج
شطب (د) تفضل الاستاذ سمير.

السيد سمير حباشنة:

انا اعتقد في وجاهه فيما تفضل به معالي ابو
عصام وحتى تلغي (د) وحتى نبقى على الامر
الجديد في (د) واعتقد هو الاشراف على
الموازنة وابرار العقود، اقتراحي ان تلغي (د)
وان تعدل (أ) المادة (١٠) بأن يقال كذلك الى

ان يتم تعيين مجلس الجامعة تخول اللجنة الملكية
الجامعة صلاحيات مجلس الجامعة للاشراف
على الموازنة وابرار العقود.
فما نكون ذهينا الى التكرار والفقرة الجديدة
الموجودة في (د)....

معالي رئيس المجلس:

تريد ان تعيدنا لموضوع الحوار قبل قليل
استاذ سمير لان القضية صوتنا عليها لا ترجعنا
اليها.

السيد سمير حباشنة:

يا سيدي ذكرت معاليك انه ما صوتنا على
المادة ككل، المهم نخرج من المادة عندما
نصوت عليها ككل، على كل حال هذا اقتراحي.

معالي رئيس المجلس:

نقطة النظام الاستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابدة:

يا سيدي اقترح تسجيل هذه المادة لمستشير
استشارات فقيه حتى يخرج قرارنا افضل قرابه
الى الصواب، ارجو تأجيل هذه المادة.

معالي رئيس المجلس:

الرأي لكم، الدكتور عبد الله النور.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي الرئيس قلنا ان هذه المادة موجودة في
نصوص ست جامعات سابقة فما في مشكلة،
قانونية الصحيح، ولذلك طلب التأجيل لهذا السبب
هو شيء لا اراه سهل عملنا.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابراهيم زيد الكيلاني:

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني:

الحقيقة اللبس الذي ذكره معالي الزميل ابو
عصام اجد انه محلول في تتبعنا الدقيق لفقرات
المادة العاشرة (أ) الى ان يتم تعيين مجلس
الجامعة تخول اللجنة الملكية للجامعة صلاحيات
مجلس الجامعة ويخول رئيسها صلاحيات رئيس
مجلس الجامعة، هذه مضبوطة بهذا النص.

(ب) الا ان يتم تكوين مجلس العمدة يخول
مجلس الجامعة صلاحيات مجلس العمدة، هذه
ايضاً محلوله.

ثم موضوع التوقيع ورئيس اللجنة ايضاً في
(ج) الى ان يتم تعيين رئيس للجامعة يخول
رئيس اللجنة الملكية للجامعة صلاحيات رئيس
الجامعة، اذاً ليس اعضاء الهيئة الملكية كلها الى
ان يتم تعيين رئيس الجامعة يخول رئيس اللجنة
الملكية للجامعة صلاحيات رئيس الجامعة، والى
ان يتم تعيين عميد الكلية يخول رئيس الجامعة
صلاحيات عميد الكلية والى ان يعين رئيس
القسم يتولى عميد الكلية صلاحيات رئيس القسم.
(ج) نقرع مع (د) تتولى اللجنة الملكية بجامعة
البلقاء التطبيقية جميع الصلاحيات المتعلقة
بالجامعة لذلك الاشراف على ابرار العقود فلذلك
الامر واضح وارى ان نصوت عليها كما وردت
وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير العدل،

معالي وزير العدل:

شكراً معالي الرئيس.

واضح ان المادة المقترحة التي اقترحت
اللجنة اضافتها قصدت بها حل الموضوع مؤقتاً
الى حين ان تنشأ الجامعة فنصت الفقرة (أ) الى
ان يتم تعيين مجلس الجامعة خولت الصلاحيات
الى اللجنة الملكية للجامعة وخولت الى ان يتم
تكوين مجلس العمدة خول مجلس الجامعة هذه
الصلاحيات وفي (ح) ايضاً الى ان يتم تعيين
رئيس الجامعة يتولى رئيس اللجنة الملكية، لكن
في (د) ليس نصاً مؤقتاً في (د) نص دائم
ويستمر حتى بعد ان تنشأ الجامعة وحتى بعد ان
تتكون مجالسها ولذلك وجود هذا النص يقضي
على كافة الصلاحيات حتى بعد ان يتأسس
مجلس العمدة الاصلي وحتى بعد ان يتأسس
مجلس الجامعة الاصلي وحتى بعد ان يعين
رئيس الجامعة الاصلي ستصادر جميع
صلاحياتهم بمقتضى الفقرة (د) المقترحة من
اللجنة (الكريمة لذلك اذا كان في اشكال على
الموازنة وابرار العقود تعطى لمجلس الجامعة
بنفس الفقرة (د) افضل ما نرجع للنقاش، يعني
نفس اقتراح الاخ سمير لكن نحسنه ندعه بالفقرة
(د) ونجعله ان تتولى اللجنة الملكية الى ان يتم
تعيين مجلس الجامعة والاشراف على الموازنة
وابرار العقود ونجعل هذه الفقرة فقرة مؤقتة
ونلغي صلاحيات ابرار العقود وصلاحيات
الاشراف على الموازنة اللجنة الملكية شكراً
سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور عويضة.

هكذا من الأهل

الدكتور محمد عويضة:

شكراً معالي الرئيس.

ثني على كل ما تفضل به معالي وزير العدل باستثناء اقتراحه الأخير، الحقيقة كل المطلوب من (د) محقق في (أ، ب، ج) والحل إلغاء الفقرة (د) لأن رئيس الجامعة الذي هو رئيس اللجنة الملكية هو الذي يبرم العقود فما في مشكلة ومجلس الجامعة الذي هو اللجنة الملكية هو الذي يقر موازنه فلا اشكال على الاطلاق الا بحذف (د) تزول كل المشكلة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الزملاء اطرح الاقتراحات، الاستاذ هاني المصالحه.

السيد هاني المصالحه:

شكراً معالي الرئيس.

الواقع لو لم تلغى المادة الثامنة والتاسعة من القانون، المادة الثامنة والتاسعة من القانون كانت تعطي صلاحية رئيس الجامعة لإبرام العقود اما وقد الغيت المادة الثامنة والتاسعة من القانون فالآن ما دام الغيت هذه المادة ولم تبين صلاحيات رئيس الجامعة في القانون الجديد فلذلك انا اعتقد ابقاء المادة كما هي يجب ابقائها حتى بالتالي اعطاء الصلاحية للجنة الملكية للقيام بمهامها وتبرم العقود حتى يتم تشكيل وظائف رئيس الجامعة وما بعد ذلك.

معالي رئيس المجلس:

اطرح الاقتراحات الزملاء.

لدي اولاً اقتراح بطلب الفقرة (د) من يوافق على طلب الفقرة (د)؟

السيد الامين العام:

١٨ من ٤٢.

معالي رئيس المجلس:

١٨ من ٤٢ لم ينجح الاقتراح.

هناك تعديل على الاقتراح على الفقرة (د) ومطروح للمجلس الكريم، تتولى اللجنة الملكية لجامعة البلقاء التطبيقية جميع الصلاحيات المتعلقة بالجامعة الى ان يتم تعيين مجلس الجامعة هكذا اعتقد الاقتراح.

معالي الدكتور النصور.

معالي وزير التعليم العالي:

فقط من ناحية اللغة ان تبدأ تقول في بداية الجملة الى ان يتم تعيين مجلس الجامعة تتولى.

معالي رئيس المجلس:

هذا مطلوب ادخاله حتى الفقرة (د) تعديل من مع الاقتراح؟

واضح اكثرية.

الفقرة بعد التعديل كامله؟

موافقه.

الماده ككل؟

موافقه.

المادة التي تليها.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢- أ- اعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم:-

١- الأساتذة.

٢- الأساتذة المشاركين.

٣- الأساتذة المساعدون.

٤- المدرسون.

٥- المدرسون المساعدون.

ب- تحدد شروط واجراءات تعيين اعضاء الهيئة التدريسية وشؤونهم الوظيفية الأخرى بموجب نظام يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون. قرار اللجنة:

المادة (١٢): الموافقة عليها بعد اعادة ترقيمها لتصبح المادة (١١).

معالي رئيس المجلس:

قرار اللجنة مطروح للمجلس.

موافقه؟

موافقه.

المادة التي تليها.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣- البرامج التي تقدمها الجامعة هي برامج على المستوى الجامعي والمستوى الجامعي المتوسط لاعداد المهنيين والفنيين والتطبيقات الذين يحتاجهم المجتمع الاردني بصورة خاصة والمجتمع العربي بصورة عامة. ويجوز للجامعة ان تقدم علاوة على ذلك برامج دورات تدريبية متخصصة لا تزيد مدتها على سنة واحدة.

قرار اللجنة:

المادة (١٣): الموافقة عليها بعد اعادة ترقيمها لتصبح المادة (١٢).

معالي رئيس المجلس:

المادة (١٣) قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم موافقه؟

موافقه.

المادة التي تليها.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٤- تمنح الجامعة الدرجات والشهادات التالية:

أ- الدرجات الجامعية في الدراسات المهنية التطبيقية المتخصصة للطلبة الذين يكملون بنجاح المتطلبات الاكاديمية والمهنية والعملية.

ب- الدرجة الجامعية المتوسطة في الدراسات الفنية التطبيقية.

ج- شهادات اتمام الدورات التدريبية المتخصصة.

قرار اللجنة:

المادة (١٤): الموافقة عليها بعد اعادة ترقيمها لتصبح المادة (١٣).

معالي رئيس المجلس:

قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم. موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر:

قرار اللجنة:

* اضافة مادة جديدة برقم (١٤) وبالنص التالي:-

١٤- يجوز لخريجي الدراسة الجامعية المتوسطة المتفوقين متابعة دراستهم الجامعية في الجامعات العامة والخاصة بموجب نظام خاص يصدر لهذه الغاية.

معالي رئيس المجلس:

هكذا من الأصل

هذا قرار اللجنة، اضافة مادة جديدة برقم (١٤) مطروح على المجلس.

الاستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابدة:

انا اعتقد ان هذا المكان ليس مكاناً لهذه المادة، هذه المادة تتكلم عن خريجي الجامعة المتوسطة في الاردن وفي خارج الاردن في أي مكان في كليات المجتمع العامة والخاصة، هذا مكانه قانون الجامعات وليس قانون جامعة بعينها لان هذا القانون سيسمح بدراستهم في الجامعات الأخرى. فنلاحظ ان قانون جامعة البلقاء يقطن القبول في الجامعة الاردنية وموته والبرموك والتكنولوجيا والجامعات الخاصة الأخرى وهذا ليس هدف هذا القانون وهو يخرج عن صلاحيات هذا القانون هذا أولاً.

ثانياً: من هم المتفوقون لماذا ليس كل الطلاب، سندخل في متاهة لا نعرفها ولا نعرف حدودها ومكانه ليس هذا القانون وإنما قانون الجامعات الاردنية لانه يقطن القبول فيها وليس في هذه الجامعة.

كنا نقدر ان نقول يجوز لخريجي الدراسة الجامعه المتوسطة القبول في جامعة البلقاء نكون نتكلم في الموضوع، اما ان نخرج القانون من حقله ليدخل في قانون آخر فهو اعتداء تشريعي.

شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

السيد سليمان السعد.

السيد سليمان السعد:

شكراً معالي الرئيس.

حقيقة استوقفني عبارة المتفوقين فكنت فعلاً اود ان اقترح شطب هذه العبارة ولكن سيقضى اليها معالي الاخ ابو عصام واجد من المناسب شطب هذه العبارة لانه في المستقبل لن يكون من الطلبة المتفوقين بالدراسة الجامعية المتوسطة ممن يسمح لهم باكمال دراستهم في هذه الجامعة الا القليل في المستقبل يمكن يحضروا لنا بالنظام ان لا يقبل الا اصحاب المعدلات العالية في الثمانينات فما فوق او ممن يجوز له ان يدخل الجامعة في التوجيهي وبالتالي سيكون اعداد بسيطة وقليله فلا يمكن ان نرفع سوية هؤلاء الطلبة ولكن النظام المنصوص عليه هنا يمكن ان يحل المشكلة فلا داعي لبقاء عبارة المتفوقين وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، السيد المقرر.

السيد المقرر:

معالي الرئيس اعتقد ان ما ذهب اليه معالي الاخ ابو عصام صحيح مائه بالمائه لان هذا النص يلزم الجامعات الأخرى وهو نظام خاص بجامعة واحدة خاصة ولهذا ارى ان تشطب كلمة الجامعات وتستبدل بكلمة الجامعة يعني ان يكون القبول بنفس هذه الجامعة التطبيقية فقط.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبد الله اخو ارشيدة.

السيد عبد الله اخو ارشيدة:

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة انا اريد ان يتابع معي وزير التعليم العالي وحيداً لو ان معالي وزير التربية والتعليم

التي انشئت من اجلها الجامعة ولذلك اذا كان النص لا يفني بالغرض الذي هو بالجامعات العامة والخاصة ان يقتصر الامر على الجامعة التطبيقية فقط.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل:

يا سيدي أسف نحن اقربنا المادة (١٣) قبل قليل وواضح ان فلسفة الجامعة هي برامج على المستوى الجامعي والمستوى الجامعي المتوسط لاعداد المهنيين والفنيين التطبيقيين، اذا اخذ باقتراح اللجنة باضافة مادة جديدة برقم (١٤) بالصورة التي وردت بها فبالاضافة الى ما ذكره معالي ابو عصام نحن ننسف فلسفه هذه الجامعة نسفاً نهائياً لاننا سنفتح جميع الدراسات من حملة خريجي كليات المجتمع في أي صنف من الدراسة وفي أي نوع سنسمح له بالدراسة بأي جامعة زائد حتى ولو جعلناها لجامعة البلقاء التطبيقية سنسمح لكل تخصص للدراسة في هذه الجامعة وواضح ان هذه الجامعة تختلف عن الجامعات الأخرى واضح ان لها برنامج يتعلق بالفنيين التطبيقيين ولذلك لا ارى مجالاً لاضافة هذه المادة، شكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، نقطة نظام سيده توجان.

السيدة توجان فيصل:

نقطتان نظام الحقيقة، الاولى ان نقطة الظن تبدى وزملائي الذين تحدثوا لم يتحدثوا بصفتهم وزراء معنيين مثل وزير التعليم العالي انما

موجود قد يكون ان اللجنة اتخذت هذا القرار واعطت خصوصية لهذه الجامعة نسبة الى اسمها لانها تطبيقية وتعني بها الفروع العلمية المتخصصة وتضع لها نظام بحدود معينه فلا نستطيع ان نعم، حبذا لو ان هذا القرار يدافع عنه بطريقه وما قاله الزميل ابو عصام حقيقة اذا مطلق بهذا الشكل، نحن لسنا معه. اما اذا كان هناك حاجة مبرره وخص هذه الجامعة بصفتها التطبيقية لانها تختص في بعض الفروع وعلى كليات الهندسة ان تقبل من هو بمستوى ال (٨٠٪) اذا امضى سنتين في هذه الجامعة او ثلاث سنوات عليها ان تقبله في الدراسات العليا فهذا شأن وهذا التقرير يجب ان يكون من اللجنة ومن معالي وزير التعليم العالي باعتبار ان ذلك سيتضمن في قانون مجلس التعليم العالي والذي يرأسه معالي الوزير او وزير التربية والتعليم، ارجو تبيان هذا او تأجيل البحث في هذه النقطة لا بد من المشروع ما وضعها غثائاً هكذا الا في سبب اما اذا كانت غثاء فهي الحقيقة اعتداء ولا يجوز جزء من الجامعة المتوسطة ان نفرضها ونعممها الى الاعلى ونقول مقيدة وكل كليات المجتمع مربوطه ورأساً لازم الجامعات تقبلهم؟ لا.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الاستاذ الذويب.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية:

يا سيدي هو كما اعلم ان الفلسفه من انشاء هذه الجامعة هو السماح لخريجي كليات المجتمع متابعة دراستهم الجامعية يعني هذا احد الفلسفه

هكذا من الأهل

بصفتهم نواب فكانت نقطة النظام مرفوعة قبل ان يطلبوا حق الحديث.

نقطة النظام الثانية هو ان مقرر اللجنة يعرض قرارها ويدافع عنه فاذا كانت له وجهة نظر مختلفة كان عليه ان يقدم بشأنها مخالفه، اما انا امتنع من خلال النقاش وجهة نظر زميل آخر واراد ان يؤيدها فهو هنا يصبح كأي من الزملاء له رأي فعندما يطلب يرفع يده ويطلب فيعطى اولويه باعتباره المقرر وعليه هنا اذا اقتنع بوجهة النظر ولم يكن قد قدم مخالفه ان يكتفي بالتصويت معنا عند التصويت لا ان يأخذ دور المقرر ليدافع عن وجهة نظر جديده شكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الدكتور فوزي الطعيمة.

الدكتور فوزي الطعيمة:

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة هدف التجسير ما بين التعليم على مستوى كليات الجامعة المتوسطة والتعليم الجامعي هو هدف عادي الحقيقة، وهو مطروح منذ سنوات وقد رأت اللجنة باهمية هذا الهدف وناقشت الحاجة الى التوجه نحو تحقيق هذا الهدف للعديد من طلبة كلية المجتمع الذين لديهم الامكانيات والقدرات على اكمال دراستهم العليا لكنني اتفق مع معالي ابو عصام بأن المكان ليس هنا وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

معالي رئيس اللجنة.

السيد نادر الظهيرات رئيس اللجنة الادارية:

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس هذه اضافة تأتي انسجاماً مع الرسالة الملكية السامية الى دولة رئيس الوزراء والتي تنص بالحرف الواحد وتساعد المبدعين والمتميزين من طلبتها على اكمال دراستهم الجامعية وفق ظروف اكثر ملائمة لاجالهم الاجتماعية والمادية وتأتي ايضاً انسجاماً مع الاقطاب التي اتت بها الحكومة وهو في بداية هذا القانون ان هذا الاسلوب سيوفر للطلاب المتميز الذي لا تسمح لهم ظروفهم المادية او غير المادية بالدراسة الجامعة فرصه افضل للتعليم الجامعي وكذلك تتسجم مع النظرية الحديثه من حق الطالب المثوق ان يكمل دراسته الجامعية، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، معالي وزير التعليم العالي.

معالي وزير التعليم العالي:

ان الزملاء الذين تحدثوا حول عدم موائمة ومناسبة وقوع هذه المادة في القانون لم يتحدثوا عن عدم وجاهه التجسير فالتجسير شيء واستهدافه شيء ووروده في الارادة الملكية شيء ولكن في المقابل هل هذا هو المكان الذي ترد فيه هذه المادة للاجابة على هذا السؤال وهذه الاضافة هي من اعمال اللجنة التي احترمها ولكنها لم ترد في مشروع الحكومة الاسبق ولا هي وردت في الاسباب الموجبه. الاسباب

تحميلها للجنة واخرى تقول انه لا مكان لهذه المادة هناك في هذا القانون قد يكون مكانها في موقع آخر.

هاتين هما وجهتان النظر، اطرح بداية وجهة النظر الا اذا كان هناك مقترحات اخرى حول هذه القضية، واشك انه في مقترحات أخرى.

اطرح بداية اقتراح من يطلبون الغاء هذه المادة المقترحة من قبل اللجنة؟

من مع شطب هذه المادة.

واضح اكثرية اذاً وتشطب المادة (١٤)

المقترحة من قبل اللجنة من القانون.

المادة التي تليها السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع.

١٥-١- للجامعة موازنة مستقلة يعدها الرئيس ومجلس العمداء ويعتمدها مجلس الجامعة ويقرها مجلس الامناء. وتدير الجامعة اموالها وتتفق منها وفق نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

ب- تتكون الموارد المالية للجامعة مما يلي:

١- الرسوم الجامعية.

٢- أي رسوم أخرى تفرض لمصلحة الجامعة.

٣- ريع اموالها المنقولة وغير المنقولة.

٤- الهبات والاعانات والتبرعات والمنح الاخرى على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء اذا كانت من مصدر اجنبي.

٥- المنحة السنوية التي تخصصها لها

الموجه تحدثت عن التجسير ومع انها تحدثت عن التجسير لم ترد مادة تجسيرية وهذا ليس من قبيل السهو، لا يمكن ان يقع السهو تبني جامعة لهدف ولا تضع مادة لتبني هذا الهدف لانه اريد ان يتم التجسير في كل اختصاص ومع كل جامعة وليس مع هذه الجامعة بالذات هذه الجامعة ستكون مكان التجسير في العلوم التطبيقية ولذلك انا مع الرأي القائل انا كعضو في مجلس النواب ولكني لست عضو في لجنة التربية والتعليم انا مع عدم الموافقة على هذه المادة ولا اعتقد ان هذا المكان هو المكان المناسب.

عندي سبب آخر يدفعني ان اصوت بهذا الاتجاه، السبب يقول يجوز لخريجي الدراسة الجامعية المتوسطة المتفوقين متابعة دراستهم ماذا يتم مع ذلك الطالب الذي درس مادة لا تعطى ولا تدرس في هذه الجامعة الجديدة، القانون اعطاه الحق، ويقول لك يجوز، فالجامعة حين لا تفتح فرعاً اما حرمت الآف الطلبة من التجسير وسمحت لغيرهم وهذا ليس من المساواة والعدل، انا برأيي ان المكان الصحيح هو قانون التعليم العالي بل في قانون الجامعة أي هو القانون الثاني وهو معروض بين ايديكم وسوف يطرح خلال الاسابيع القادمة فانا اركي عدم الموافقة على هذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً زملائي واضح ان هناك وجهتان نظر، وجهة نظر تؤيد ابقاء هذه المادة التي هي

هكذا من الأهل

الحكومة.

٦- أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الأمناء.

ج- تحصل أموال الجامعة وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به، على أن يمارس الرئيس صلاحيات الحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون.

د- يتولى ديوان المحاسبة مراقبة وتدقيق حسابات الجامعة.

قرار اللجنة:

المادة (١٥): موافقه بعد:

أولاً: الفقرة (أ): شطب عبارة (مجلس الأمناء) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (المجلس).

ثانياً: الفقرة (ب): شطب البند ٢ وإعادة صياغته ليصبح بالنص التالي:

٢- حصة الجامعة من الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية.

البند ٦- شطب عبارة (مجلس الأمناء) الواردة في آخره والاستعاضة عنها بكلمة (المجلس).

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل:

يا سيدي يعني يريد أن يصير مجلس التعليم العالي هو الذي يعد موازنة الجامعة ويديرها، المجلس هو الذي يوافق على موازنة الجامعة.

للجامعة موازنة مستقلة بعدها الرئيس ومجلس العمداء ويعتمدها الرئيس ومجلس العمداء ويعتمدها مجلس الجامعة ويقرها مجلس الأمناء. وتدير الجامعة أموالها وتتفق منها وفق نظام يصدر بمقتضى هذا القانون. ويقرها يعني مجلس التعليم العالي.

معالي رئيس المجلس:

المجلس مجلس التعليم العالي عرف بمطلع المادة. قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم.

موافقه؟

موافقه.

الفقرة (ب) من ثانياً مطروح للمجلس.

الاستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابدة:

ارجو ان اعود لتذكير زملائي الكرام عندما ناقشنا موضوع توحيد الرسوم موافقي من ذلك، وعندما ناقشنا موازنة الدولة وموافقي من ذلك عندما قلت اننا اعتدنا على مخصصات البلديات والجامعات عندما ادخلناها في الخزينة واخرجناها تبرعاً وبالتالي لم يعد لاي جامعة حصة، هذا التعبير بالكلام عن حصة قد حصص الحق فزالت الحصة ولم يعد بالامكان الحديث عليها وكان اخي ابا زهير الذي يقف وراء هذا المشروع وأنا اؤيده في ذلك ممن تصدى لي معارضاً رأيي وبالتالي لم يعد بالامكان ان نتحدث حين قلنا كل هذه تدخل الى خزينة الدولة، ثم تتولى الخزينة بموافقة وزير

يعني النص الذي قدمه واضح معالي ابو عصام، الآن لدي ثلاث اقتراحات، التعديل على تعديل اللجنة الذي اقترح ثم تعديل اللجنة، ثم النص الاصيلي في المادة ككل. الدكتور عبد الله النصور.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي فقط اذا وافقتي معالي الزميل عبد الرؤوف على اعادة النظر في اللغة التي اقترح فيها.

بدل ما نقول أي مبلغ للجامعة من حصة الرسوم الموحدة نقول ما تخصصه الحكومة للجامعة من حصة الرسوم الموحدة. يعني فقط اعادة الصياغة وأنا اوافقه الرأي على هذا.

معالي رئيس المجلس:

طيب، اذا يصبح المقترح ما تخصصه الحكومة للجامعة من حصة الرسوم الموحدة للجامعات.

هذا الاقتراح مطروح على المجلس، في اقتراح يا ست توجان؟

السيدة توجان فيصل:

تابع لهذا يجب ان تحذف (٥) لأن (٥) نقول المنحة السنوية التي تخصصها لها الحكومة. فهذه تستلزم حذفها.

معالي رئيس المجلس

لا هذا موضوع آخر اعتقد يختلف عن موضوع الجمارك ممكن ان تساعد الجامعة في أي وقت من الحكومة في دفع أي مبلغ كمنحه سنويه.

المالية التبرع للبلديات والجامعات. وبالتالي لم يعد لهذا النص حاجة وتقبلوا احترامي.

معالي رئيس المجلس:

قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم.

وهناك اقتراح انه لا مكان لهذا النص هكذا الاقتراح.

القرار للمجلس ولدينا تعديل المجلس بأن تشطب (٢) التي هي (أي رسوم أخرى تفرض لمصلحة الجامعة) النص الاصيلي تم استبدالها بـ (حصة الجامعة من الرسوم الجمركية والرسوم الاضافية).

هناك الان اقتراح بأن تشطب تعديل اللجنة ونعود ل (٢) التي في القانون الاصيلي هذا هو المقترح.

الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة.

السيد عبد الرؤوف الروابدة:

أي مبلغ تدفعه الحكومة للجامعة من حصة الرسوم الموحدة، هكذا اصبح اسم القانون يا سيدي شكراً.

معالي رئيس المجلس:

نعم، السيد المقرر تفضل.

السيد المقرر:

اعتقد معالي الرئيس ان حصه هنا هو ما اراده ابو عصام لكن يمكن في كلمة اخرى وهي ما تخصصه الحكومة من هذه الرسوم للجامعات، فهي حصة تفرضها الحكومة وتقررها الحكومة.

معالي رئيس المجلس:

هكذا من الأهل